

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

التنمية المستدامة في الدول الإفريقية
الجزائر نموذجا

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات دبلوماسية

تحت إشراف الأستاذة:

- د. شابي عبير

إعداد الطالب:

- حنوسان وسيم

أعضاء لجنة المناقشة

د. قرفي عبد الحميد	رئيسا
د. شابي عبير	مشرفا ومقررا
د. طالب أحمد طالب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2017

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى مدرستنا التي فتحت لنا أبوابها وأتاحت لنا الفرصة لاستكمال دراستنا فاتحة لنا آفاق جديدة لم نكن لنجدها في سواها. شكرا لمدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ولكل القائمين عليها من رؤساء الأقسام و الأساتذة شكرا لطاقتها الإداري والتقني والفني شكرا لزملائي في المدرسة كما اخص الشكر للأستاذة المشرفة د.شابي عبير على ما قدمته لي من نصائح وتوجيهات قيمة.

خالص الشكر و التقدير لأساتذة اللجنة

والى كل الذين أعطوا من جهدهم فما بخلوا، الشكر موصول لجميع زملاء الدفعة والى كل من كان معي عوناً في دراستي ولا يتسع المجال لذكرهم ، أتقدم بأسمى آيات الشكر و التقدير لهم جميعاً و ادعوا الله العلي القدير ان يجزيهم عني خير الجزاء وان يجعل جهدهم في ميزان حسناتهم.

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى:

أمي وأبي رفيقا دربي

إلى إخوتي وأخواتي الذين قدموا لي الدعم

إلى أهلي

إلى أساتذتي الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب

حفظكم الله جميعا

وسيم

الملخص:

تعتبر قمة الارض من اهم النشاطات الدولية ، التي جاءت من خلال المؤتمر الدولي المخصص للبيئة و التنمية الذي عقد في البرازيل سنة 1992 ، حيث تم التاكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، لتحقيق التنمية المستدامة يعتبر من اهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم خاصة دول القارة الافريقية التي تعاني صعوبات كثيرة لتحقيق هذه الاخيرة، حيث تسمح التنمية المستدامة بمعالجة الفقر و زيادت متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالاضافة الى تحسين مستوى معيشة الافراد و بالتالي الوصول الى الرفاهية الاقتصادية. ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري.

ان الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر ساهمت بتحقيق التوازنات الاقتصادية الا انها ما زالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و تحسين الاطار المعيشي للأفراد بالإضافة الى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

Abstract :

The subject of substenable devlopment is at the centre of world and regional economic preoccupations. The 1992 Brazil earth summit was devoted to the problems related to the environment. It emphasised the tremendous importance of substinable development as vital to the increase of the average individual income and the fight against poverty and consequently as key to the effort to archive economic welfare. Substinable development, however, goes hand in hand with human development. Although the reforms introduced in recent years have enebled the Algerian economy to achieve balance, serious difficties are still facing the national economic development strategy independent of oil, in addition to the need to improve the individual standard of living and to protect the environment.

مقدمة

مقدمة:

يعد موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر فرع مستقل عن النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات النمو او اقتصاديات التنمية، ومن تلك اللحظة اصبحت الحكومات في البلدان النامية في القارة الافريقية و اسيا و امريكا اللاتينية و بعض الدول الاوروبية تفكر جديا في عملية التنمية، حيث عرفت نهاية القرن العشرين توسعا كبيرا لمفهوم العمل التنموي على الصعيد العالمي و خاصة بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة، اذ لم تعد هذه الاخيرة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، كما تعاني ايضا من نقص المياه وتلوث الجو وتلوث المصادر البيئية و تغير المناخ، مما زاد في ارتفاع درجة حرارة الارض. وكل هذا جاء بسبب التطور الصناعي واستغلال الطاقة دون حرص، فنتج عنه انتشار الفقر و المجاعات و انتشار الامراض و البطالة¹.

و هو ما شغل العالم بأسره، حول قدرة الأرض على التحمل في ظل استمرار الانسان في تجاهله لما يقوم به لتدمير ذاتي لنفسه وللأجيال القادمة، و من خلال ذلك تم ادرج مصطلح التنمية المستدامة باعتباره مؤشرا رئيسيا لاستمرار البشرية، كما صيغت ابعاد التنمية المختلفة لتصبح من اهم اولويات جدول اعمال معظم دول العالم التي تعمل من اجل اصلاح وتحديث مجتمعاتها حيث تشمل الأبعاد البعد الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و البيئي، كما تسعى جميع الدول الى دعم مختلف الاجهزة من اجل الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

و من منطلق ان الدول النامية ومن بينها الدول الافريقية تواجه تحديات متعددة تحد من جهودها في دفع مسار التنمية من اجل تحسين مستوى معيشة الافراد في كافة المجالات،

¹ اكمال بكري، " التنمية الاقتصادية "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1986، ص.ص. 67-69

خاصة و ان الافراد في مختلف دول القارة و خاصة الدول الفقيرة منها يواجهون انواعا متعددة من الحرمان، و على هذا الاساس تعتبر هذه الدول من اكثر المناطق التي يتركز فيها الفقراء. وبما ان الفقر ظاهرة متعددة الابعاد فانه يتوجب على الدول بصفة عامة ان تعتمد سياسات واضحة تستهدف فئة الفقراء من اجل تحقيق الاهداف التنموية .

الجزائر وعلى غرار باقي الدول الافريقية تواجه هي ايضا عدة مشاكل تنموية اقتصادية واجتماعية و بيئية، لذا فهي تسعى بان ترسم لنفسها استراتيجية تنموية، من شأنها ان تخرجها من دائرة التخلف، و تحقق بها التنمية المستدامة، لذا عملت الجزائر على غرار تلك الدول الى دعم النمو والاستقرار من الجانب الاقتصادي و العدالة و ضمان الصحة و التعليم و الامن من الجانب الاجتماعي، بالإضافة الى تكريس بيئة نظيفة و ذلك بالاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية و المحافظة عليها، و هذا بالأخذ بعين الاعتبار لمصادر الطاقة الجديدة و المتجددة كبديل للطاقة التقليدية .

1-أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي تتمثل فيما يلي:

الاسباب الشخصية:

القناعة الشخصية و الرغبة في التعرف على مدى تجسيد هذا الموضوع على أرضية الواقع، كما أنه حديث الظهور و نقص الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في الدول الإفريقية خاصة و نحن في ظل التحولات الجديدة، و التي أدت الى عالم تحرم فيه الامم الفقيرة من الوصول الى المساواة في الفرص الاقتصادية العالمية.

الاسباب الموضوعية:

إثارة مفهوم التنمية المستدامة للعديد من القضايا ذات الصلة كالسلم و الديمقراطية، والمساواة، و ضمان التعليم و الصحة و السكن و التشغيل و التغذية و التوزيع العادل للثروة ليس فقط للأجيال الحاضرة ولكن للأجيال المستقبلية أيضا و هذا يعني الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة سيما تلك التي لا تتجدد كالبتترول و الغاز و المعادن، فإن هذه الدوافع الموضوعية، و أخرى التي كانت تقف وراء اختيارنا لدراسة هذا الموضوع تكفي لكي يكون وراءها دافع ذاتي و شخصي لاختياره.

2- اشكالية الدراسة:

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية المنعقد في "ريوديجانيرو" سنة 1992 الانطلاقة الأولى للتنمية المستدامة حيث تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية عالمية للتنمية المستدامة والذي بدوره حدد المبادئ الأساسية لهذه الأخيرة، من بينها مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة لجميع دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة . حيث نادى بتعزيز التعاون الدولي فيما يخص تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة -التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية و حماية البيئة- باعتبارها دعائم معززة، وذلك من خلال تغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها والتي تشكل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

وقد أصبحت بعض العناصر الخارجية عن الدول حاسمة في تحديد نجاح أو فشل البلدان النامية نتيجة للعولمة، فلا يمكن بأي حال وضع خطة للتنمية دون الأخذ بعين الاعتبار البعد العالمي، وهذا ما نلاحظه من خلال تعاون الأمم المتحدة مع البلدان الإفريقية لوضع سبيل إنمائي يقود إلى مستقبل مستدام، بما في ذلك الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

¹ تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، " جوهانسبورغ "، جنوب افريقيا، الامم المتحدة، نيويورك، 2002، ص.09

والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية، التي عملت على تطوير جدول العمل الإفريقي 2063 الذي مثل جدول أعمال إنمائي تحولي مدته 50 سنة ابتداء من سنة 2013 . كما تقدم الأمم المتحدة الدعم الرامي إلى مساعدة الدول الإفريقية من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجزائر كغيرها¹ من الدول تسعى إلى مسايرة التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل وذلك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إرساء ثقافة بيئية مستدامة عبر قيامها بأعمال تحسيسية و تربوية موجهة إلى فئات المدارس على وجه الخصوص وكذا من خلال انجاز برامج للمنشآت الأساسية للتسيير المندمج للنفايات، و تكثيف شبكات مراقبة نوعية للهواء و محاربة أشكال التلوث والأضرار و حماية الأنظمة البيئية و تثمين المساكن الفريدة من نوعها و المناطق الرطبة و المحميات الطبيعية، وكذا تطوير إمكانات الطاقات المتجددة و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و ذلك دون المساس بحق الأجيال القادمة، فالجزائر تزرع بإمكانات كبيرة من مصادر الطاقة، فبالإضافة إلى الموارد النفطية و الغازية هناك قدرات كبيرة من الطاقات المتجددة و بالأخص الطاقة الشمسية التي سيسمح استغلالها بتنويع القاعدة الطاقوية وتعزيز التنمية المستدامة للبلاد.

ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي:

- ما هو واقع التنمية المستدامة في الدول الإفريقية على وجه العموم وفي الجزائر على وجه الخصوص؟

وعليه تدرج التساؤلات الفرعية التالية:

-هل تعطي الدول الإفريقية أهمية كبيرة للتنمية المستدامة؟

-ما هي الآليات التي تعتمد عليها الجزائر فيما يخص التنمية المستدامة؟

¹ التنمية في افريقيا، موقع الامم المتحدة، على الرابط :

<http://www.un.org/ar/sections/priorities/development-africa/index.html>

3- الفرضيات:

لا تعطي الدول الإفريقية أهمية كبيرة للتنمية المستدامة.

تعتمد الجزائر على الطاقات المتجددة لكسب رهان التنمية المستدامة.

4- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه الى تحقيق جملة من الاهداف نلخص اهمها كالآتي:

- تحديد مفهوم دقيق للتنمية المستدامة، حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة و ظهر مفهوم جديد يقوم على اساس الربط بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للتنمية، و كذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي و الاجيال المستقبلية.

- الوقوف عند واقع التنمية المستدامة في الدول الافريقية مع تحديد اهم التحديات و المعوقات التي تواجهها هذه الدول في عملية التنمية.

- معرفة امكانيات الجزائر من الطاقة المتجددة و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة .

5- صعوبات الدراسة:

بالنسبة للصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذا العمل فأغلبها متعلق بنقص المراجع باللغة العربية، الأمر الذي دفعنا في أغلب الحالات للترجمة، سواءا من اللغة الفرنسية و خاصة من اللغة الإنجليزية، و هذا ما اخذ منا و قتا أطول و جهدا أكبر في إتمام هذا العمل، و كذا تداخل موضوع الدراسة مع المواضيع البيئية ذات الطابع البيولوجي العلمي.

6- أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1- إن أهمية الدراسة ناتجة عن حداثة الموضوع، حيث أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتناول في جميع الخطابات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية على المستوى العالمي منذ بداية التسعينيات. حيث فرض نفسه في طريق لفت أنظار صناع القرار، و الحكومات حول طريقة بلورة أبعاده، و مكوناته و أساليب قياسه و تداعياته و متطلبات تنفيذه.

2- تكمن أهمية الدراسة في جعل التنمية المستدامة موضوعا رئيسيا و محورا للتغير السياسي و الإقتصادي، و حماية و مراعاة الطبيعة البيئية للإنسان، مما جعلها ترتبط بمستقبل الأجيال القادمة و المحافظة على البيئة و إستدامتها، فهي تدعو إلى وجوب تطبيق مبدأ الاعتدال، و العقلانية و الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية، و تركيز على أهمية التوازن في العلاقة بين الإنسان و الطبيعة.

3- تظهر أهمية التنمية المستدامة بالخصوص من خلال تبني العالم إعلان الألفية الذي يحتوي على مجموعة من الاهداف التنموية على رأسها القضاء على الفقر و استئصال الجوع في جميع انحاء العالم.

رغم كل ما ذكر من الجوانب التي تتمحور من خلالها أهمية الدراسة إلا أن هذه الأهمية تنبع من كون الدراسة لم تحض بقدر كبير من المبادرات و الاجتهادات و لهذا السبب فإن بحثنا هذا يعد مساهمة متواضعة للفت أنظار الباحثين و المهتمين، سيما في الدول الإفريقية من اجل وضع استراتيجيات تنموية لتجاوز معضلات الحاضر و الإستعداد لتحديات المستقبل، خاصة و أن هذه التحديات لايمكن معالجتها بشكل فعال إذا كانت منفصلة.

7- منهج الدراسة و تقنياته:

من خلال تعدد مظاهر و جوانب موضوع دراستنا، قمنا بتوظيف تكامل منهجي متكون من: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، القائم على محاولة تفسير الظاهرة محل الدراسة و الذي يقوم بجمع المعلومات الدقيقة عنها و هذا المنهج يعتمد على الوصف الدقيق لهذه الأخيرة

ومن ثم تم الإستعانة بهذا المنهج في وصف كيفية تطور مفهوم التنمية المستدامة كما يساعد هذا المنهج في وصف الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للقارة الإفريقية.

المنهج التاريخي: إن فهم الماضي يساعدنا على فهم الحاضر فلا يمكن دراسة أي ظاهرة دون معرفة ماضيها، و يساعد المنهج التاريخي في دراسة التطورات التاريخية لمختلف المفاهيم الواردة في موضوع دراستنا.¹

8- تحديد المفاهيم:

مفهوم التنمية:

تعرف التنمية على انها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي، و يعرفها اخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة النمو الذاتي و على العموم فان التنمية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، اضافة الى احداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.²

مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره في بداية ثمانينات القرن العشرين ولعل من اهمها والأكثر تداولاً ومرجعية المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة

¹احمد عبد الماجد، " مقدمة في منهجية دراسة و طرق بحث الظواهر السياسية " دار الجامعة للنشر، القاهرة، 2000، ص.69

² محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية و تطبيقية "، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2003، ص.76

والتنمية المستدامة عام 1978 على أنها : " التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها ".¹

وأيضاً التعريف الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 و الذي عرفها على أنها : " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة و الاقتصاد و المجتمع ".²

وقد عرفت اللجنة الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة على أنها : " التنمية التي تلبي احتياجات الاجيال الحالية بدون المساس بقدرات الاجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم ".³

9- الدراسات السابقة:

يعد موضوع التنمية المستدامة في الدول الافريقية من اهم المواضيع التي حظيت بنصيب من الابحاث و الدراسات المقدمة في الملتقيات و المداخلات، بالإضافة الى مجموعة من المقالات و الابحاث المنشورة في المواقع الالكترونية و كذلك بعض الابحاث في الدراسات العليا. و من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع :

- كتاب لحمدى عبد الرحمن تحت عنوان " افريقيا و تحديات عصر الهيمنة...اي مستقبل " صدر عام 2007 حيث تم الاشارة في جزء منه الى احد التحديات التي تواجه تحقيق مطلب التنمية في افريقيا وهي الصراعات و النزاعات التي تعتبر الصفة المميزة للقارة الافريقية، كما اشار في مقال له بعنوان " افريقيا و تحديات الالفية الثالثة "، الى تحدي الديون و الفقر التي تعيق عملية التنمية المستدامة.

¹ Corinne Gendron, " le développement durable comme compromis ", publications de l'université Québec, 2006 p.166

وزارة الطاقة و المناجم، مديريةية الطاقات الجديدة و المتجددة، ص. 77²

وزارة الطاقة و المناجم، المرجع نفسه، ص. 78³

الفصل الأول: الإطار العام للتّربية المستدامة

تمهيد:

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت من القضايا الأساسية التي يجب الاهتمام بها من طرف صناع القرار على المستوى العالمي، كما حظيت باهتمام العلماء والمفكرين الذين حاولوا تقديم العديد من الإتجاهات النظرية رغبة في تحليل ظاهرتي التقدم والتخلف وتفسيرهما، إلا أنه رغم كل هذه الجهود لم تستطع تلك الإتجاهات النظرية إخراج الدول النامية من التخلف والتبعية، وإخراج الشعوب من حالة الفقر والتهميش وحق المشاركة في عملية التنمية، كما لم تستطع أيضا إقناع الشركات العالمية والدول المتقدمة بتحمل مسؤولياتها إتجاه البيئة وإيقاف الإستهلاك غير المستدام للموارد الطبيعية، ومع مرور الزمن أصبح العالم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

و لكي يتسع البحث في التنمية المستدامة لآبد من التعرض إلى أهم المراحل التاريخية لتطور هذا المفهوم مع إبراز أهم المبادئ وأهداف التنمية المستدامة وكذا أبعادها الأساسية وكل هذا سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل.

1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة حيث أن الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى إليها الناس في الحضارات القديمة، وخير مثال على ذلك أنماط الزراعة والري التي كانت سائدة في بلاد ما بين النهرين، وفي الحضارة المصرية القديمة، وكانت بارزة أيضا في كتابات الفلاسفة الإغريقين من أمثال أرسطو وأفلاطون، كما ثبت وجود إشارات في الكتب السماوية تحت على العلاقة السوية بين النشاط الإنساني والمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، حيث يلاحظ المتأمل لخطاب القرآن الكريم مدى أهمية الاهتمام بالطبيعية وعناصرها وتوازنها، وبالأرض وكائناتها الحية، فضلا عن الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلى التعامل الرشيد مع موارد الأرض، من قبيل الماء والمراعي وتبذ الهدر والتبذير¹.

غير أن هذا الاهتمام لم يكن يأخذ اطرًا منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث اهتمت جماعات البحث، بالتوازي مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة، بالعلاقة القائمة بين الأنشطة الإنسانية والمحيط الطبيعي.

في بداية القرن العشرين ظهرت بقوة مسألة نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة، حيث أشارت إليها اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة سنة 1915م. وأصدر الإتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي تأسس سنة 1948م تقريراً حول " بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم في عام 1950"، وقد اعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربة الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين البيئة والاقتصاد².

¹ خالد مصطفى قاسم، " إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة "، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص.19.
² محمد عبد العزيز عجمية، ومحمد علي الليثي، " التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها "، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص.ص.14-19.

و قد ركزت الوثيقة على المحافظة على الطبيعة لكنها أعطت الأفضلية لرسالة جديدة تعين التغيير الذي طرأ على دعاة المحافظة، حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية. فتأسس مفهوم التنمية المستدامة انطلاقاً من هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد بالبيئة.

ففي سنة 1968، تم إنشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول موضوع التنمية وخاصة بعد نشرها لتقرير مفصل حول تطور المجتمع البشري بعنوان " حدود النمو " في عام 1970، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي¹، وفي نفس الفترة شرع المختصون في البحث عن الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصادي لكي يتوصلوا إلى إيجاد إستراتيجيات تنموية تربط بين البعد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر حفاظاً للبيئة².

و كانت اول محاولة للتوفيق قد تم بحثها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي عقد بمدينة ستوكهولم السويدية عام 1972، حيث شهد المؤتمر انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة المصاغ من قبل العالمين :انياسي صاش وموريس سترونغ وآخرين، حيث يضع هؤلاء في مقدمة اهتمامهم نموذجاً للتنمية يحترم البيئة ويولي عناية خاصة بالتسيير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية ولحماية البيئة. حيث يعتمد هؤلاء مقارنة إرادية جداً ومؤسساتية، حيث تسمح التدخلات في المجالات الأربعة التالية بتحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة:

- التحكم في استخدام الموارد.
- توظيف تقنيات نظيفة تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات.
- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية.

محمد عبد البديع، "اقتصاد حماية البيئة"، دار الامين، مصر، 2000، ص. 294¹

² : un défi pour les des entreprises, développement durable eobservation de la responsabilité social managers, éditions AFNOR, France, 2004, p 07.

- تكيف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.

و في أواخر القرن الماضي وبداية مطلع الثمانينات وتحديدا سنة 1980 برز الاهتمام الجديد بالمفهوم في منشور أصدره الإتحاد الدولي من أجل حماية البيئة، حيث لم يتداول على نطاق واسع. وفي سنة 1981 وفي تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعنون: "الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة"، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، كما تم في التقرير توضيح أهم مقومات التنمية المستدامة وشروطها¹.

و لكن وبالرغم في أهمية ما جاء في تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، غير أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لتقريرها المعنون " مستقبلنا المشترك المعروف باسم " تقرير برونتلاند" والصادر عام 1987². حيث عرف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها³. كما أكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

بعد هذا التقرير، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989 التحضير لمؤتمر "ريو دي جانيرو" الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد استراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئيا⁴، وبعد تلك الفترة تعددت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية وتم التأكد من أن العالم أصبح

¹ حمزة جعفر، " استراتيجية ترقية الكفاءة الانتاجية للطاقة الكهربائية في ظل ضوابط التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص.47

² نفس المرجع، ص.ص.48-49

محمد السيد عبد السلام، الامن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص.155³

⁴ الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لافريقيا، المركز الانمائي دون الاقليمي لشمال افريقيا، المغرب 13-16 مارس 2001، ص01

في خطر فبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره، وضرورة الاهتمام بالبيئة، تتعقد قمة الأرض في جوان 1992 بـ:ريو دي جانيرو في البرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، حيث خصص هذا المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة للبيئة، فصدرت عن هذا المؤتمر وثيقة الأجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبدل تنموي وذلك لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين، فمن خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، فقد خرج هذا المؤتمر بستة نتائج¹:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية، كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.
- جدول أعمال أجندة القرن الواحد والعشرين لتطبيق ميثاق الأرض.
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها الإنمائية.
- إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

¹ الطاهر خامرة، " المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " ، مذكرة ماجستير، 2007 ، ص.25

و في شهر ديسمبر 1997 تم إقرار بروتوكول "كيوتو" الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفئية، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظام الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتناس الغازات الدفئية*.

وفي شهر أفريل 2002، انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عاصمة جنوب إفريقيا "جوهانسبورغ" بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:¹

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.

- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كما انعقدت في شهر ديسمبر من عام 2009، قمة "كوبنهاغن" والتي جاءت بهدف حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي حول التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بالتغيير المناخي في العالم، إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة كانت مخيبة للآمال، مما أدى إلى زيادة انتقادات الرأي العام العالمي وكذلك المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة ذلك أنه لم يتوصل زعماء العالم المجتمعين خلال هذه القمة إلى قرارات صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال وأهمها:

- عدم وجود مقترحات جادة من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والصين بخفض انبعاث الغازات لديها.

* الغازات الدفئية : هي غازات توجد في الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على امتصاص الاشعة تحت الحمراء فتقلل ضياع الحرارة من الارض الى الفضاء.

¹ Julien Haumont et Bernard Mmarois , les meilleurs pratiques de l'entreprise et de la finance durable, Edition Eyrolles, Paris, France, 2012, p.19.

- عدم تقديم تعهد رسمي من طرف الدول المذكورة سابقا بنسب محددة حول نسبة خاصة بخفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

2- مبادئ وأهداف التنمية المستدامة:

2-1- مبادئ التنمية المستدامة:

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة، فالعلاقة بينهما هي علاقة انسجام، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني، وهذا ما أدى إلى ظهور مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة والتي تم وضعها بصفة أساسية ضمن إعلان "ريو دي جانيرو" التي باتت حكما في العلاقات البيئية الدولية، ومن أهم هذه المبادئ مايلي:¹

✓ مبدأ الحيطة:

يدعو إلى عدم اتخاذ نقص اليقين العالمي ذريعة من أجل تأجيل تنفيذ إجراءات فورية ضمنا وتأمينا للمستقبل من أي مخاطر قد لا يمكن مواجهتها والتأقلم معها.

✓ مبدأ المسؤولية المشتركة:

يدعو هذا المبدأ جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى المشاركة الإيجابية في التصدي للمخاطر البيئية العالمية مثل التغير المناخي وحماية طبقة الأوزون وغيرها كل بقدر ما يتاح له من إمكانيات.

¹ الطويل رواد زكي يونس، " التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان "، ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص.ص.15-17

✓ مبدأ الاحتياجات الخاصة:

فقد أقرت الاتفاقية الإطارية لتغيير المناخ هذا المبدأ للدول النامية والدول الأقل نمواً، حيث تشير كل التقارير إلى أن الدول الفقيرة ستكون أكثر تعرضاً للآثار السلبية لتغيير المناخ، وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار احتياجات تلك الدول في الموارد المالية والتكنولوجية.

و لقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل " البنك العالمي للإنشاء والتعمير " كمايلي:¹

➤ المبدأ الأول. تحديد الأولويات بعناية:

فهذا المبدأ يقوم على خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية، حيث يجب التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

➤ المبدأ الثاني: الاستفادة في كل وحدة نقدية:

لقد أفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق في العالم حيث بدأ التأكيد على فعالية التكلفة، إذ أن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بمرور محدود، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

➤ المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:

إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن جميع التكاليف والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

¹ حواسي ملود، والبز كلثوم، "التنمية المستدامة من منظور اسلامي: رؤية مستقبلية"، يوم دراسي لواقع التنمية المستدامة والمحلية في الجزائر، 2011 ص.8

➤ المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حينما يكون ممكنا:

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى تخفيض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفائات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

➤ المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:

و عليه يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما ومقدرة، مثل فرض الضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، مع إدخال مبدأ الحوافز على المنظمات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.¹

➤ المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص:

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام يقوم من خلاله بتوجيه التمويل الخاص عبر أنشطة تحسين البيئة مثل مرافقة معالجة النفائات وتحسين كفاءة الطاقة.

➤ المبدأ السابع: الاشتراك الكامل للأفراد:

فحسب هذا المبدأ تعد مشاركة الأفراد في عملية التصدي للمشكلات البيئية ضرورية للأسباب التالية:²

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أفراد المجتمعات المحلية يعرفون حلولاً ممكنة على المستوى المحلي.
- أفراد المجتمعات المحلية يعملون على مراقبة مشاريع البيئة.

¹ خبابة عبد الله، وبوقرة رايح، "الوقائع الاقتصادية: العولمة والتنمية المستدامة"، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، الجزائر، 2009، ص. 11

² عثمان محمد غنيم، وماجدة ابو زنت، "التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها"، دار صفاء للنشر، عمان، 2007، ص.ص. 30-31

- إن مشاركة الأفراد تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام وتؤيد التغيير نحو الأحسن.

➤ المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:

فعلى الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية ونعني بهذا إشراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية.

➤ المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:

تعد مهمة الإداريين البارعين في إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 80 % إلى 60 % بفضل تحسين تنظيم المنشأة من الداخل.

➤ المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية:

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا وأكثر فعالية من الطرق العلاجية، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم الضرر المخفف والمحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، حيث أصبحت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

2-2- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بمايلي:¹

❖ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية إلى تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا ومن خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة.

عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنت، مرجع سابق الذكر، ص ص. 28-30.¹

❖ احترام البيئة الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، وهي ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام.

❖ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:

و يتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

❖ تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.

❖ ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:

و يتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار سلبية على البيئة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

❖ إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع:

و يتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، كما يجب وضع الحلول المناسبة لها.

3- أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في البيئة والمجتمع والاقتصاد، وعند النظر إلى هذه الركائز على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان، فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها، شريطة أن تكون مكملة لبعضها لا على حساب بعضها، ازدادت منطقة التقاطع¹، وإن فكرة التنمية المستدامة تم إقرارها على صعيد واسع، غير أنه اتضح بأن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعد مهمة صعبة، حيث أن عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالتنمية المستدامة تدعو إلى مستقبل يتم فيه موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة.

فلا بد من الربط ما بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التي تعد من المستلزمات الانسانية للإيفاء باحتياجات الانسان وتحسين ظروف المعيشة للجميع، لكن دون زيادة استخدامها إلى ما يتخطى قدرة الكرة الأرضية على التحمل²، ولذلك فإن الجهود الهادفة إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الاجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

3-1- الأبعاد الاقتصادية:

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في انعكاسات ونتائج الاقتصاد على البيئة وكيفية تحسين التقنيات الصناعية، حيث تتطلب النظام الاقتصادية العالمية القائمة حالياً، بما بينها من ترابط، نها متكاملًا لتهيئة نمو مسؤول طويل الأجل، مع ضمان عدم تخلف أية دولة أم مجتمع عن الركب، وتظهر أهم عناصر هذا البعد فيما يلي³:

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنت، مرجع سابق الذكر، ص.39

² باتر محمد علي وردم، "العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2003، ص.189

³ د.غانم عدنان، "نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م25، ع02، 2009، ص.39

- خلق سياسات تنموية متوازنة إقليمياً، بمعنى تأكيد أهمية التنمية الزراعية في البلدان التي تتوفر لديها الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة والتركيز على التنمية الصناعية بهدف تطوير الاقتصاد
- إشباع الحاجات الأساسية مع تحقيق العدالة الاجتماعية
- تحقيق التوازن بين تنمية المجتمعات الحضرية والريفية
- الاستخدام المتوازن للموارد وخاصة الناضبة منها، بحيث يكون استخدام الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد وزيادة فعالية استخدامها لتعويض الموارد الناضبة (البترول والغاز)
- الحد من انتاج النفايات بحيث لا يتعدى قدرة تحمل البيئة على استيعابها وزيادة فعالية استخدام الموارد المتجددة للتعويض عن الموارد الناضبة.
- تخفيض دعم انتاج المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية وتشجيع استخدام الأسمدة العضوية
- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لدعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.
- إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية وغير الباطنية، والحد من استخدام المداخل والثروة، الاستخدام العقلاني للإمكانات الاقتصادية بالمفهوم البيئي، والتقليل من الإنفاق العسكري خاصة في الدول النامية.

3-2- الأبعاد الاجتماعية:

من أهم أولويات هذا البعد هو ضرورة الاهتمام بالفرد داخل المجتمع وضرورة التوازن بين الأجيال وتظهر في العدالة في التوزيع والحراك الاجتماعي مع المشاركة الشعبية في التنويع الثقافي، واستدامة المؤسسات، كما أنه حاجة الانسان إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وخدمات الصرف الصحي، وعند العناية

بهذه الاحتياجات، فعلى المجتمع الدولي أن يكفل أيضا احترام النسيج الثري الذي يمثل التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق الانسان، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من اداء دورهم في تقرير مستقبلهم وفي هذا الإطار فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقتضي¹:

- دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة.
- بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
- التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات الغير حكومية والقطاع الخاص.
- المساعدة على نقل وتوظيف التكنولوجيا الملائمة إلى الدول النامية وتطوير القدرات في مجال البث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
- تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
- دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية ماديا وفنيا لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.
- دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.
- أخيرا فإن البعد البشري للتنمية المستدامة يتطلب تثبيت النمو الديموغرافي الذي أصبح يشكل ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، عن طريق نشر التعليم خاصة في المناطق النائية وإشاعة الصحة للجميع.¹

خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 31-34¹

3-3- الأبعاد البيئية:

يتميز هذا البعد بضرورة الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية وفي أهمية الاستخدام العقلاني والأمثل لها، وذلك نتيجة للتزايد السكاني وضغطه المستمر على الموارد التي تنقلص باستمرار بفعل التدهور والتلوث والتلف، إن تحقيق تنمية مستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي وذلك بمحاربة التلوث والتعرية والتصحر وهي عمليات أساسية لحماية البيئة بضمان توازنها، ولا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعالة إلا بإعتماد الاجراءات الوقائية وتكثيفها.

فالتنمية المستدامة في البعد البيئي تدعو إلى:

- ضرورة إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والمتعلقة بالتخطيط في يد وزارات ومؤسسات معنية كثيرا بالبيئة، وهذا يؤدي إلى اشتراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات وبالتالي يقلل من المشاكل البيئية ويحد من التدهور البيئي ويزيد من استدامة النمو الاقتصادي.
- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق ومنع لدخول السلعة التي لا تراعي البعد البيئي عند انتاجها إلى الأسواق سواء المحلية والدولية، مثل السلع الملوثة للبيئة أو السلع التي يقوم انتاجها على أساس الاستغلال الجائر للموارد، أو تؤثر على التوازن البيئي، وإرغام المصانع والمزارع في أغلب بلدان العالم على وضع علامة على منتجاتها توضح أن هذه المنتجات خضراء أو أنتجت بطريقة آمنة بيئيا.
- ضرورة تضمين المفاهيم البيئية في مكونات المناهج والكتب المدرسية ومن خلاله يتم إدخال معلومات بيئية، أو من خلال ربط المحتوى بقضايا بيئية مناسبة أو توجيه مناهج مادة دراسية بأكمله توجهها بيئيا، بحيث تدرس كمنهج دراسي مستقل.

¹ ماجدة ابو زنت وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، مجلة دراسة العلوم الادارية، م36، ع1، جانفي، 2009، عمان، الاردن، ص.23

- الوعي البيئي للفرد نفسه والذي إذا توفر فإنه يكون أكثر فاعلية من سن القوانين والتشريعات، ويوفر كثيرا من الجهد والمال. كما تشير إلى أنه من ضمن متطلبات التنمية المستدامة هو التقليل من إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي التي أصبحت السكة الرئيسية لأنماط الإنتاج في الوقت الحاضر، كذلك صيانة المياه وتقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، إضافة إلى حماية المناخ من التلوث والاحتباس الحراري، والحد من انبعاث الغاز والحيولة دون تدهور طبقة الأوزون.

4- مؤشرات التنمية المستدامة:

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينتج عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي تقيم بصورة رئيسية وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة.

و تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين، وهي تشكل إطار العمل البيئي في العالم وقد حددتها الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة والخطيرة، الزراعة، التكنولوجيا، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية، وفيما يلي نقوم بتوضيح لأهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة.

4-1 - القضايا والمؤشرات الاجتماعية:

تتمثل القضايا والمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ستة قضايا هي:

المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن، السكان.

4-1-1- المساواة الاجتماعية:

تعد المساواة الاجتماعية إحدى أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر، والعمل وتوزيع الدخل، والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال.

و قد عالج جدول اعمال القرن الواحد والعشرين المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب، وكذلك المجتمعات المحلية¹.

و من الرغم من التزام معظم دول العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، فإن أغلب هذه الدول لم تحقق نجاحا ملموسا في مواجهة سوء توزيع الموارد ومحاربة الفقر في مجتمعاتها، وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة التي تلقى صعوبة في التحقيق.

4-1-2- الصحة العامة:

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه صالحة للشرب وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان، والفقر، وغلاء المعيشة، والنمو السكاني، أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة في الدول

United nations, Agenda ¹ 21 :Chapter 3,4,25 and 26.

النامية، حيث لم تتطور الخدمات الصحية والبيئية بصورة تواكب التطور الاقتصادي، حيث وضع جدول أعمال القرن الواحد والعشرين بعض الأهداف الخاصة بالصحة أهمها:¹

- تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية.
- السيطرة على الأمراض السارية المعدية وحماية الأطفال وكبار السن
- تقليل الأخطار الصحية الناجمة من التلوث البيئي

أما أهم المؤشرات الرئيسية للصحة في العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والرعاية الصحية الأولية.

4-1-3- التعليم:

يعد التعليم مطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز عليه في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يتحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة. كما أن هناك ارتباطاً مباشراً بين مستوى التعليم في بلد

ما ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي، ومن خلاله تم وضع جدول أعمال القرن الواحد والعشرين بعض الأهداف الخاصة بالتعليم أهمها ما يلي:²

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة
- زيادة فرص التدريب
- زيادة التوعية العامة

¹ United Nations, Agenda 21 : Chapter 6.

² United Nation, Agenda 21 : chapter 36.

و قد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة، ولا يزال هناك الكثير من الجهد الذي يجب القيام به في هذا المجال. أما أهم مؤشرات التعليم فهي: معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.

4-1-4- السكن:

يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة ،و تتأثر شروط الحياة في الحواضر الكبرى دائما بكل من الحالة الاقتصادية ،و معدل نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك حالة ونوعية العمران والحضري. و تشكل الهجرة من الأرياف إلى الحواضر أحد أهم أسباب زيادة الاستيطان البشري العشوائي ونسبة المتشردين، وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون السكن المتناسب مع حقوقهم الانسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل .

و تعكس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية¹.

4-1-5- الأمن:

يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة الفلق الاجتماعي، أو تمارس سلطاتها من خلال الإساءة إلى الأفراد، والتعدي على حقوق الانسان. ومن المسائل المتعلقة بالأمن، والتي ركز عليها جدول اعمال القرن الواحد والعشرين هي: العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات، وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.²

¹ www.Urbanobservatory.org

² United Nations "Report of the world summit for social development".

4-1-6- السكان:

توجد علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما، أو منطقة جغرافية معينة، زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشكلات البيئية، وهو ما يقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤشر الرئيسي الذي يستخدم فهو معدل النمو السكاني.

4-2- القضايا والمؤشرات الاقتصادية:

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في: البيئة الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك.

4-2-1 البنية الاقتصادية:

تظهر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، ومعدل دخل الفرد والقوى الشرائية ضمن موازين السوق، لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي صورة واضحة عن حقيقة التفاوت الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، ويعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة.

و تتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية بما يلي:

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من نتائج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار فيه.
- التجارة: تقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات
- الوضع المالي: يقاس عادة من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية أو الداخلية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

4-2-2- أنماط الإنتاج والاستهلاك:

و هي من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في الدول المتقدمة صناعيا، وأنماط الإنتاج الغير مستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وعليه لا يمكن احداث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة لجميع سكان العلم بصورة متساوية، بشرط أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة.¹

و تقع مسؤولية المحافظة على الموارد الطبيعية على الدول المتقدمة صناعيا التي تستنزف تلك الموارد من خلال إنتاجها المكثف والواسع، فيما تبذل الدول النامية كافة جهودها لتأمين الحاجات الأساسية لسكانها. و تتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك بالآتي:

- استهلاك المادة : يقصد بها كل الخامات الطبيعية ،و تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.
- استخدام الطاقة : تقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوي للفرد.
- إنتاج وإدارة النفايات : تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية ،و إنتاج النفايات الخطيرة والمشفعة، وإعادة تدوير النفايات.
- النقل والمواصلات :تقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنويا مقارنة بنوع المواصلات.

4-3- القضايا والمؤشرات البيئية:

تتمثل في الغلاف الجوي والأراضي والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية والمياه العذبة والتنوع الحيوي.

4-3-1- الغلاف الجوي:

هناك العديد من القضايا الهامة التي تتدرج ضمن اطار الغلاف الجوي وتغييراته، ومنها التغيير المناخي وثقب الأوزون، ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع صحة الإنسان، واستقرار وتوازن النظام البيئي.

¹ United Nations, Earth summit +5

بحيث يطرح جدول أعمال القرن الواحد والعشرين نهجا متكاملا لحماية الغلاف الجوي، يتميز بالتناسق مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويركز على ما يلي¹:

- تحسين الأساس العلمي من أجل معالجة حالات عدم اليقين.
- منع استنفاد الأوزون الستراسفوري.
- معالجة التلوث الهوائي المتخطي للحدود.
- العمل على زيادة الاستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة والنقل والاستهلاك والتنمية الصناعية واستخدام الموارد البرية والبحرية.

كما اهتم أيضا جدول أعمال القرن الواحد والعشرين بمشكلات الغلاف الجوي وقدم العديد من التوصيات كما تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ، وتحسين نوعية الهواء من خلال تقليل انبعاث الغازات الملوثة والسامة من المصادر الثابتة والمتحركة، وهناك مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:

- ✓ **التغير المناخي:** وتحكمه اتفاقية الأمم المتحدة الإطاري لتغيير المناخ وبروتوكول "كيوتو".
- ✓ **استنفاد طبقة الأوزون:** وتتم متابعتها من خلال استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتحكمها اتفاقية "فيينا" وبروتوكول "مونتريال".
- ✓ **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

4-3-2- الأراضي:

و هي قضية معقدة وهامة جداً وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، إذ أن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسية مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيق مبادئها.

حيث يدعو جدول أعمال القرن الواحد والعشرين إلى اتباع نهج كلي باستعمال إدارة متكاملة ومعتمدة على النظام الإيكولوجي لتحقيق التنمية المستدامة لموارد الأراضي، ويقصد بتطبيق هذا النهج حل أوجه التضارب بين

¹ United Nations, Agenda 21, Chapter 09.

الاستخدامات المتنافسة للأراضي، مع الاهتمام بمسألة توفير الأراضي والحقوق المتعلقة بها، كما يقصد به زيادة الإنتاجية، مع حماية البيئة والموارد الطبيعية.

كما تدعم هذا النهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة المرتبطة بالتنوع الحيوي، وجدول أعمال الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني للمستوطنات البشرية، وخطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمية للأغذية¹.

و تركز المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي على تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات والتنمية الزراعية والنمو الحضري.

4-3-3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

إن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئياً يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية، حيث تشمل المسائل البحرية والساحلية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة ما يلي²:

- التدهور الناجم عن الأنشطة البرية
- الاستغلال الغير مستدام للأسماك وغيرها من الموارد الحية
- التلوث البحري الناتج عن النقل البحري ومشاريع النفط والغاز في المياه الساحلية
- حماية التنوع الحيوي والنظم الأيكولوجية الهشة
- العلاقة بتغير المناخ، بما في ذلك الآثار الناجمة في ارتفاع منسوب سطح البحر.

و يدعو جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، بناءً على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى إتباع نهج متكامل ومعتد على النظام الأيكولوجية لحماية المحيطات والمناطق الساحلية. كما يعتمد أيضاً اعتماداً شديداً على تطبيق مبادئ احترازية وتحسينية لصون التنوع الحيوي وإنتاجية النظام الأيكولوجية مع تحسين نوعية الحياة للمجتمعات

¹ United Nations, Agenda 21,Chapter10.

² United Nations, Agenda 21,Chapter17.

المحلية الساحلية.و يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المحيطات والبحار والسواحل من خلال ثلاثة مؤشرات هي: النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، كمية صيد الأسماك ودرجة تركيز الطحالب في المياه الساحلية.

4-3-4 المياه العذبة:

تعد الاستدامة طويلة الأجل للمياه مسألة محفوفة بالشك في العديد من مناطق العالم حيث يستعمل البشر حالياً نصف المياه المتاحة بصورة ميسورة ،و يتزايد استعمال المياه بمعدل يتخطى ضعف معدل الزيادة السكانية ،و في سياق الدعوة إلى الإدارة المتكاملة لموارد المياه شدد جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على ضرورة حماية المياه ونوعيتها ووظائف النظام الإيكولوجية من خلال تحسين التقييم وزيادة فهم الآثار الناتجة عن تغيير المناخ ،و أدرجت ضمن الأولوية اللازمة لإمدادات الشرب ،و إنتاج الغذاء والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية والريفية.¹ و يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية المياه وكميتها، فمؤشر السحب السنوي من المياه المتاحة يقيس الطلب على المياه في الدولة ويكشف عن مدى تعرضها لخطر حدوث عجز في المياه، أما الطلب الحيوي على الأوكسجين ودرجة تركيز الكوليفورم الرازي في المياه العذبة فإن قياسها يعكس على التوالي الجانبين المهمين المتمثلين في صحة النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان، وهذه المؤشرات الثلاثة ذات أهمية على صعيد السياسات وقابلة للقياس عموماً على الصعيد الوطني.

4-3-5- التنوع الحيوي:

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحياناً، حيث يعتقد بعضهم أن المسألة تتعلق بحماية النباتات والحيوانات البرية وإنشاء المحميات، وأن ذلك يصطدم مع التنمية الاقتصادية، إلا أن التنوع الحيوي يعتبر في الحقيقة عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة، وهناك ارتباط أساسي بينه وبين العمليات الاقتصادية، فعلى سبيل

¹ United Nations, Agenda 21,Chapter 18.

المثال، فإن نحو 75% من الأدوية التي يتم تداولها مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبيعية وعلاجية متميزة، ويخشى أن تفقد النباتات من الطبيعة.¹

إن تدهور أو فقدان للتنوع الحيوي يمكن أن تنتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة، كما يمكن أن تترتب عليه عواقب إيكولوجية واخلاقية بالغة الخطورة، وتعتمد على التنوع الحيوي نسبة تناهز 80% من احتياجات الفقراء في العالم.²

كما أن الأمن الغذائي والاستقرار المناخي، وأمن المياه العذبة واحتياجات صحة الإنسان مرتبطة كلها ارتباطا مباشرا بصون التنوع الحيوي واستعماله، حيث يشير عدد انواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض إلى مدى تعرض التنوع الحيوي للخطر من جراء الأنشطة البشرية والضغط على البيئة مثل تدمير البيئات الطبيعية.³

و من الجدير بالذكر أنه من المسائل الهامة للتنوع الحيوي هو الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، كالكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك وذلك دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة، حيث يتم قياس التنوع من خلال مؤشرين رئيسيين هما: نسبة الكائنات الحية المهددة بالإقراض، ونسبة مساحة المناطق المحمية.

4-4- القضايا والمؤشرات المؤسسية:

و تتمثل في كل من الإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية.

4-4-1- الإطار المؤسسي:

تشمل عملية إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واتخاذ إجراءات للتوقيع على الاتفاقيات العالمية والتصديق عليها.

¹ ذبيحي عقيلة، " الطاقة في ظل التنمية المستدامة "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص.ص. 38-39

الطاهر خامرة، مرجع سابق الذكر، ص. 43.²

³ برنامج الامم المتحدة للبيئة، "الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، عرض عام لبيئتنا المتغيرة"، 2004/2005، ص. 88.

و يدعو جدول أعمال القرن الواحد والعشرين إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة يكون هدفها كفالة التنمية الاقتصادية المسؤولة اجتماعيا مع حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، كما يدعو الجدول أيضا إلى تحسين فعالية الصكوك والآليات القانونية الدولية والوطنية فيما يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة.¹ كما تشير المؤشرات الرئيسية المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن اتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية كلية متكاملة للتنمية المستدامة. والمؤشران المختاران هما الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادق عليها، وكلا المؤشرين سهل التطوير نسبيا ويعكس الإجراءات المؤسسية الشاملة المتخذة دعما للتنمية المستدامة.

4-4-2- القدرة المؤسسية:

إن قدرة البلد على التقدم نحو التنمية المستدامة تتحدد إلى درجة كبيرة بقدرة شعب هذا البلد وقدرة مؤسساته، كما يمكن أن تقاس بإمكاناته العلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية وإمكاناته من حيث الموارد حيث تعزز القدرة المؤسسية أعمال التخطيط والتنفيذ والمتابعة المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأي زيادة في هذه القدرة تؤدي إلى تحسين المهارات والقدرات المجتمعية اللازمة لمعالجة المسائل الحاسمة، وتقييم خيارات السياسات ونهج التنفيذ، وتقطم العوائق والقيود.

وتمثل القدرة المؤسسية أداة مهمة لتسيير التقدم نحو التنمية المستدامة، ولكن يصعب تقييمها بالشكل المناسب بعدد محدود من المؤشرات الأساسية، كما جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها

¹ United Nations, Agenda 21, Chapter 08.

لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث اعتمدت اللجنة على إطار تحليلي يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية هي¹:

- ✓ مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة: والتي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط
- ✓ مؤشرات الحالة: هي التي توفر أو تعطي صورة للحالة الراهنة
- ✓ مؤشرات الاستجابة: هي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة

¹ United Nations ; Commission on sustainable development "Indicators of sustainable development framework and methodologies", p.300–303.

خلاصة الفصل:

لقد اتضح من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل أن التنمية المستدامة تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، أي أن تضمن التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. فالسياسات التنموية السابقة ركزت على الجوانب الاقتصادية والمالية وراهنّت عليها لرفع رفاهية الإنسان وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة، متجاهلة الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه مثل هذه السياسات، مما أدى بالبشرية في الواقع إلى الاصطدام بنتائج انعكست سلباً على كل ما حققه الإنسان من تقدم ورفاهية، فبواسطة التنمية المستدامة يمكن لثلاثة مجالات مختلفة أن تشترك وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، كما أنه اشتراكها يسمح بتحقيق التوازن في عملية التنمية والتي بدورها تساعد على القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين مختلف الأجيال، فالتنمية ليست عملية ميكانيكية، فهي قبل كل شيء إرادة وتصور واستراتيجية متعددة الأبعاد ومؤشرات يكون الإنسان فيها هو غايتها والأداة المبرمجة والمنفذة لها.

الفصل الثاني: التنمية

المستدامة في إفريقيا

تمهيد:

تتميز القارة الإفريقية بتوفر الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية والتي تعد مؤهلة إذا ما تمكنت من أخذ زمام المبادرة والانطلاق بعملية التنمية المستدامة وأن تنعم شعوبها بالرفاه والرخاء على كافة الأصعدة، ولكن غياب استراتيجيات التنمية المستدامة فيها جعل شعوبها تعاني من مشكلة البطالة والهشاشة في البنى المؤسسية والتشريعية والكثير من التحديات التي تبدأ بغياب الأمن الاقتصادي مروراً بانعدام التوازن البيئي ونضوب الموارد وفقدان الأمن الاجتماعي الذي يهدده النزاعات العنصرية والطائفية وغيرها، ولا شك أن التحديات التي تواجهها دول القارة الإفريقية لتحقيق عملية التنمية ناتجة عن تقسيمات فرضتها أطماع المستعمر وأهدافه ولذلك يصعب على هذه الدول أن تخطط للتنمية وأن تباشر تنفيذ الخطط التنموية وأن تغير بنيانها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ومن خلال هذا الفصل سنعرض أهم استراتيجيات والتحديات وجهود ومعوقات التنمية المستدامة في إفريقيا.

1- استراتيجيات التنمية المستدامة في إفريقيا:

1-1- استراتيجية مكافحة الفقر:

إن الحديث عن استراتيجيات التنمية المستدامة في دول إفريقيا ينطوي على التسليم بمحورية التخطيط الاستراتيجي الشامل، وهذا يتطلب الرجوع إلى العديد من الاستراتيجيات التي وضعت من قبل عن طريق برامج تعزز استحداث وظائف أكثر وأفضل، و ذلك جاء من خلال مساهمة الكثير من الوزراء وقادة منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال من إفريقيا عبر النقاش الذي دار في مؤتمر العمل الدولي لعام 2003، بشأن تقرير المعنون "الخلاص من الفقر" وفي هذا التقرير الموضوعي المقدم الى الاجتماع الاقليمي الافريقي، جاءت بعض الاقتراحات التي تهدف الى مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي والبطالة، و أن نوعية سياسات التنمية سواء في تصميمها أو تنفيذها تثيرها المشاركة الواسعة، كما يثرها حس قوي بالملكية الوطنية، و كذا ضرورة العمل على التغلب عن جميع العقبات التي تعترض التنمية.¹

فالدول الإفريقية وعلى غرار باقي الدول النامية، انتهجت مجموعة من الاستراتيجيات من أجل تبني وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مكافحة الفقر عبر:²

-ترقية الاعتماد الذاتي وتعزيز القدرات من أجل التنمية المستدامة.

-تسريع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لبلوغ التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

-دعم السياسات وآليات تقديم الخدمات والمردودية في المجالات الأساسية للتنمية الاجتماعية.

¹ مكتب العدل الدولي : " قرار بشأن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي"، اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته التسعين، جنيف، 2003.

² صالح فلاح، " التنمية المستدامة بين تراكم راس المال واتساع الفقر"، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، العدد 02، مارس، 2003، ص.75

- تمكين المواطنين خاصة الشريحة الفقيرة في المناطق الريفية من سهولة الوصول إلى الماء الشروب، الطاقة، التمويل، الأسواق وإلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تسريع الاندماج الجهوي والذي يعتبر حاسما لخلق تنمية مستدامة في إفريقيا.
- مكافحة الرشوة وتبييض الأموال وذلك بترقية سياسات الاقتصاد الكلي.
- المساواة بين الجنسين في السن والتعليم عن طريق التشجيع من طرف الأطراف الفاعلة على كل المستويات في عملية التنمية المستدامة.
- وضع برنامج عمل لتحديد الإصلاحات والتغييرات على المدى القصير في جميع الدول الإفريقية.
- كما تعتمد استراتيجيات الحد من الفقر على عدة مداخل مثل الرفاه الاقتصادي ورأس المال البشري والأمان الاجتماعي، ومن الواجب أن تحتوي هذه الاستراتيجيات على سياسات ومشاريع تجريبية خاصة لمساعدة الفقراء على التغلب على الفقر، ومن أهم الاستراتيجيات المعتمدة في الحد من الفقر:
- تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، ومن ثم أعلى أجرا ودخلا لكي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته حيث يتمكن من الخروج من دائرة الفقر، فقد أصبح من المعلوم أن الفقر هو فقر القدرات وليس فقر الموارد¹، وهذا ما يقصد به تنمية رأس المال البشري والذي تبنته الدول الإفريقية للحد من الفقر.

¹ د.محمد المحمود العجلوني، "الاسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها"، ورقة عمل مقدمة للاسبوع العلمي، جامعة اليرموك، الاردن، من الفترة 10-12 ماي 2010، ص.18.

-التنمية الاجتماعية: من الممكن أن يؤثر النمو الاقتصادي بشكل إيجابي للحد من الفقر إذا تم مرافقته ببرامج شاملة للتنمية الاجتماعية حيث تقوم الدول بإعداد خطط شاملة ذات بعد اجتماعي، وعلى هذه الخطط أن تحتوي على المحاور التالية¹ :

- تخفيض بنود في ميزانية الدول للتنمية وتأهيل رأس المال البشري.

-استهداف الخدمات الاجتماعية والأساسية للفقراء.

-تقديم الحماية الاجتماعية إلى جانب تطوير رأس المال البشري لغرض تعزيز رأس المال الاجتماعي وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة الأكثر عرضة للمخاطر والحمران ككبار السن والمعاقين والبطالين.

-إزالة التمييز بين الجنسين وإلحاق المرأة بالخدمات الاجتماعية الضرورية مثل التعليم والصحة.

-التنمية الريفية: غالبا ماتعاني المناطق الريفية من قصور في مختلف الوسائل التي تسهل الاتصال بالمناطق الحضرية بالكهرباء والماء والطرق والنقل والاتصالات، حيث تساهم هذه المتغيرات في تعزيز عدم قدرة وصول الأفراد إلى الأسواق، وهو ما يمثل عائق كبير أمام تحسين مستوى الدخل خاصة في ظل نقص المعلومات حول الأسواق وعدم امتلاك الخبرة في مجال الأعمال والتفاوض، ومن خلال هذا تأتي أهمية التركيز على التنمية الريفية باعتبارها مدخل أساسي للحد من الفقر، وخاصة وأن أغلب الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعانون من نقص فرص الحصول على الأراضي وخدمات الإرشاد والتدريب والنقل والمواصلات...إلخ، وعلى هذا الاساس تعمل التنمية الريفية على النهوض بالنشاطات الفلاحية وما يترتب عنها من زيادة في الإنتاج

¹ سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، " السياسة الاقتصادية الكلية والفقر"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص.124.

بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ولتحقيق ذلك يجب أن تتضمن أية استراتيجية للحد من الفقر في الأرياف على النقاط التالية¹:

* تعزيز العمالة الريفية.

* تمكين ودعم الفقراء في الريف.

* تنمية البنية الأساسية الريفية.

* المساواة في النوع الاجتماعي.

1-2- نماذج عن بعض استراتيجيات الدول الإفريقية:

1-2-1- تونس:

تتقدم الجمهورية التونسية على العديد من الدول الإفريقية، حيث تتميز باقتصاد خدمي بالدرجة الأولى ذو قدرة تنافسية عالية، كما تتميز بتطور السياحة والخدمات الطبية، حيث تحتل مسألة المحافظة المستدامة على المنظومة البيئية مكانة بارزة عن مستوى الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية في تونس، من خلال سياسة استباقية لتحقيق التوازن الأمثل بين مختلف المتطلبات التنموية من جهة وحماية والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة من جهة أخرى.

حيث اعتمدت تونس وتستمر في تبني استراتيجيات ومقاربات لضمان حق كل التونسيين في بيئة سليمة، والحماية ضد مختلف أشكال التلوث هو واحد من المظاهر الملموسة للتطور الذي تمكنت تونس من تحقيقه في فترة قصيرة من الزمن، وتقدم تحسن نوعي في حياة المواطنين، بالإضافة إلى أن تخصيص الدولة لـ 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي الخام لبرامج حماية البيئة يقف شاهدا على ذلك¹.

¹ التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية"، 2002، ص.ص. 30-35

و على الرغم من مواردها الطبيعية المحدودة، و الاعتماد أساسا على مواردها البشرية الذاتية، فقد تمكنت تونس من تحقيق عدد من الإنجازات البارزة على مستوى الدولي في مجالات مثل: مكافحة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتدابير الوقاية والتكيف للحد من المخاطر المترتبة عن الاحتباس الحراري.

إن الجمهورية التونسية تولي اهتماما كبيرا للتنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة حيث أن من أهم مبادئ سياسة التنمية المستدامة في تونس ما يلي²:

- ضمان قدر أكبر من التضامن بين الطبقات الاجتماعية وبين الأجيال.
- إدماج البيئة في جميع قطاعات التنمية، وضمان تحولها الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الضروري بين الموارد المتاحة والتكامل بين القطاعات، و خلق قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وضمان الإنصاف في توزيع ثمار التنمية.
- تحميل المواطنين المسؤولية لتعبئة المجتمع المدني من أجل التنمية المستدامة.

1-2-2- مصر:

تدخل مصر القرن الواحد والعشرين باستراتيجية طويلة الأجل لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى يقدر بعشرون سنة من 2002-2022 وقسمت هذه الاستراتيجية إلى أربع خطط خماسية للتنمية، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة من خلال رئيس مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2006 برئاسة وزير الدولة لشؤون البيئة وعضوية كافة الوزارات والهيئات المعنية بقضايا التنمية في مصر، تتولى اعتماد السياسات والخطط والإصلاحات التشريعية اللازمة لإرساء قواعد التنمية المستدامة في مصر، كما تم تشكيل الأمانة الفنية للجنة الوطنية للتنمية المستدامة والتي ضمت ممثلي الوزارات والجهات الممثلة في اللجنة

¹ وزارة البيئة التونسية، السياسات البيئية، على الموقع: www.environnement.gov.tn تاريخ التصفح: 2017/03/02 على

الوطنية بقرار من السيد وزير الدولة لشؤون البيئة بقرار رقم 52 لسنة 2006 والتي من خلالها جرى إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وذلك بالتعاون مع الوزارات والهيئات المشاركة وفي هذا الصدد تم ما يلي¹:

- عقد اجتماعات وورش عمل لوضع مفهوم مشترك للتنمية المستدامة في مصر وتطبيقاتها، ومناقشة الرؤية المصرية في كافة المجالات المتعلقة بالاستدامة البيئية على المستوى الوطني.
- وضع الرؤية المصرية للإطار العام للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية.
- البحث عن فرص التعاون الممكنة مع العديد من الجهات الأجنبية لدعم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في تنفيذ المهام المكلفة بها مثل برنامج الأولويات البيئية والمتوسطة التابع للاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمل البحر المتوسط.

1-2-3- إثيوبيا:

تعد إثيوبيا على الرغم من كونها لا تزال دولة فقيرة من الدول التي تسعى إلى إنجاح عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال الاستراتيجيات التي قامت بها حكومة هذه الدولة، ففي أقل من عشرين سنة حولت الحكومة الإثيوبية البلد من حالة الحرب الأهلية والمجاعة إلى واحدة من الدول التي تطمح إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يتوقع أن تتحول إثيوبيا إلى مجتمع متوسط الدخل في غضون العشر سنوات القادمة.

فتقوم استراتيجية التنمية المستدامة المعمول بها في إثيوبيا على تحقيق الاستقرار السياسي واحترام التنوع العرقي ومنح حق تقرير المصير للمواطنين منذ سنة 1992، كما تتبع التنمية المستدامة في إثيوبيا المبادئ التالية²:

¹ إبراهيم طلعت الدمرداش، "التخطيط الاقتصادي في إطار اليات السوق"، مكتبة القدس، ط2، مصر، 2002، ص.ص. 301-308

² وكالة الانباء الاثيوبية، على الموقع: www.ena.gov.et تاريخ التصفح: 2017/03/02 على الساعة: 22:00

- الملكية الوطنية لأهداف التنمية واستراتيجياتها والتي تتناسب مع بيئة البلد.
- الانخراط الفعال للأفراد في رسم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وتقاسم فوائدها ومزاياها
- المراجعة الدولية للسياسات والاستراتيجيات على أساس التقييم المنتظم
- بناء القدرات كاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تبني منهج اقتصادي صارم داعم للفقراء
- الاعتراف بأن الموارد البشرية تمثل أهم موارد للبلاد
- الاعتراف بحق تقرير المصير للمواطنين والجنسيات والولايات الإثيوبية

كما قامت الحكومة الإثيوبية باستعمال الاستراتيجيات الحالية لتحويل البلد إلى اقتصاد متوسط الدخل من خلال تطبيق برنامج جديد وهو خطة " النمو والتحول"، مع تطوير البنية التحتية للبلاد عن طريق التركيز على شبكة الطرقات من خلال توسيعها وتحسينها، وخاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي عن طرق توفير الخدمات في كافة أرجاء القارة الإفريقية وما وراءها ويعتبر مطار "بول أديس أبابا" الدولي واحدا من اهم ثلاثة مطارات داخل القارة، كما ركزت أيضا على الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومشاريع المياه والصرف الصحي، حيث أفادت هذه الاستراتيجية بشكل أكثر، فالיום أصبح المزارعين باستطاعتهم الحصول على آخر المعلومات المتعلقة بأسعار السوق والطلب من خلال وسائل الاتصالات السلكية الحديثة، كما مكن النقل الجوي والتوسع الكبير للطرقات المنتجين القادمين من المناطق المعزولة النائية سابقا من بيع منتجاتهم في المناطق الحضرية التي تتطور بسرعة، كما أصبحت عواصم الدولة مراكز تجارية وصناعية حيث أن تدفق الناس إلى العاصمة "أديس أبابا" أصبح قليلا نسبيا مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى.

كما ركزت أيضا على الاستراتيجيات التي يستفيد منها الأغلبية الكبيرة من السكان مع السياسة الاقتصادية الداعمة للفقراء، كما عملت على تشجيع التصنيع والزراعة، وكذا الزراعة التي تقوم على التصنيع، وذلك بالتركيز على الرصيد المهم في البلد وهو الشعب والقوى العاملة، والتنمية المتكافئة والعادلة.

2- تحديات التنمية المستدامة في الدول الإفريقية:

2-1- التحديات الاجتماعية:

تواجه القارة الإفريقية مجموعة من التحديات التي ينبغي معالجتها حتى لا تتسبب في إعاقة التنمية الاجتماعية مستقبلا بشكل خاص والتنمية المستدامة التي تنشدها الدول بشكل عام، وتمثل هذه التحديات في مكافحة الفقر الذي تعاني منه كثيرا شعوب إفريقيا، وضرورة وقف الحروب الأهلية والصراعات المسلحة من أجل إحلال السلام والاستقرار، كما تعاني أيضا من الأمراض والتمثلة في مرض "الإيدز" و"الملاريا" و"السل الرئوي" و"فيروس إيبولا" والتي تعتبر في الأمراض الأكثر فتكا في عصرنا الحالي، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 25% من القوة العامة قد تفقد بسبب هذه الأمراض بحلول عام 2020 في بعض الدول الإفريقية.

و من أهم التحديات أيضا يتمثل في الديمقراطية والذي ينطوي عليه من توسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات وتكريس سيادة القانون، مع توفير الآليات الفعالة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم، وتمكينهم من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لفهم الواقع والتأثير فيه.

و من المؤكد أنه لا مستقبل لإفريقيا ما لم يرتق التعليم ويتطور حتي يواكب متغيرات العصر في جميع الميادين، مما يتطلب ضرورة الانخراط الواعي في مسيرة التحولات العالمية الكبرى المتمثلة في ثورة المعلومات والاتصالات.¹

كما تعد البطالة من أبرز التحديات ومن أهمها التي تعاني منها الدول الإفريقية حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم، فعلى هذه الدول أن تقوم بخطوات متسارعة لإصلاح اقتصادي جذري، كما شهدت دول القارة تزايدا سكانيا متسارعا خلال العقد الماضي ومحدودية تنوع مصادر للدخل القومي والبطالة المقنعة في مؤسساتها العامة يفرض عليها مواجهة تحديات صعبة وغير مسبقة على صعيد التحدي لشبح البطالة وهذا

¹ خالد مصطفى قاسم، "ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الاسكندرية، الدار الجامعة، مصر، 2009، ص.ص.400-403.

ناتج عن سوء التخطيط على المستوى القومي وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة، وعدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الشعور بقيمة العمل، والرغبة في العمل فقط في مجال التخصص الدراسي، وهذا أدى إلى زيادة تقشي ظاهرة البطالة، ويذهب بعض الباحثين إلى أن هناك آثار خطيرة تسببها هذه الظاهرة على مستوى الفرد والمجتمع، فالفرد قد يصاب بأمراض نفسية عديدة، ويمكن أن يلجأ إلى تعاطي المخدرات هروبا من الواقع المؤلم، وبالتالي يحدث انتشار الجرائم، وضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمارها المجتمع في تعليم الفرد ورعايته صحيا واجتماعيا.¹

كما تمثل التحولات الديموغرافية تحديا كبيرا في مجال التنمية المستدامة في القارة الإفريقية يتوقع صعود عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء من 960 مليون نسمة في 2016 إلى 3.1 مليار نسمة في 2050، ويمكن أن يبلغ سكان نيجيريا وحدها 400 مليون نسمة بحلول عام 2050، أي أكثر من ضعف الحجم في الوقت الراهن، وسوف ينمو سكان القرى بنسبة كبيرة مما يؤدي إلى الوقوع في تحديات جسيمة في توفير فرص العمل وعلى البنية التحتية والصحة والإنتاج الزراعي.

2-2- التحديات الاقتصادية:

يواجه الاقتصاد الإفريقي مجموعة من التحديات التي تنعكس على الأداء الاقتصادي وعلى التنمية الاقتصادية في جميع دول القارة، حيث تباطأ النمو الاقتصادي في جنوب الصحراء من 5% في 2014 إلى 3.5% في 2015، حيث أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيبقى محدودا في حدود 3% في عام 2017، كما أصيبت بعض الدول الإفريقية بضرر تغير أسعار الواردات، وتواجه أيضا هذه الدول مجموعة من التحديات على المدى الطويل، بدءًا من ضعف البنى التحتية للكهرباء والطرق والمياه، ونشر تقديرات الباحثين

¹ محمد عربي، "مشروعات التنمية المستدامة في العالم في ظل تحديات العولمة"، رسالة دكتوراه، كلية السياسية والاعلام، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، الجزائر، 2003، ص.55.

في البنك الدولي إلى أنه هذه النفاص أدت إلى انخفاض النمو بما يزيد عن نقطتين مؤيتين في السنة، كما تُعد نقص مرافق تخزين المياه والري من المؤثرات السلبية على النشاط الاقتصادي وسيزداد تأثير هذا النقص مع استمرار تغير المناخ.

كما تشكل سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة، ويلاحظ أن عملية التنويع الاقتصادي تمثل تحديا كبيرا للاقتصاد الإفريقي حاليًا ومستقبلاً، حيث تعتمد الكثير من دول القارة على النفط والغاز وهما سلعتان ناضبتان، ليس فقط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بل أيضًا في تأمين موارد الدول، وفي الصادرات على حد سواء، مما يُعرض الاقتصاد الإفريقي إلى تقلبات شديدة تبعًا لتقلبات أسعار النفط والطلب عليه في السوق العالمية، كما ترتبط أسعارها وكميات إنتاجها ارتباطاً كبيراً بالسوق العالمية، مما يجعل هذه الدول غير قادرة على التحكم في عوامل التنمية الداخلية ويُعرضها لتقلبات كبيرة، ومن هنا فإن التحدي يكمن في تطوير مساهمة قطاعات الإنتاج المادي المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد شبه مطلق على قطاع المحروقات، وبناء سياسة اقتصادية متنوعة تساهم في تنويع مصادر الدخل والإيرادات ومما يساعد على التخلص من أحادية المورد، كما يجب أن توفر بيئات ملائمة لاستثمار القطاع الخاص في عمليات التجهيز المتمم للإنتاج الزراعي، والصناعات التحويلية، والخدمات¹.

2-3- التحديات البيئية:

يعد نقص المياه العذبة من أخطر التحديات التي تواجهها الدول الإفريقية والتي شهدت تراجعاً ملحوظاً من خلال الفترة الأخيرة، وخاصة في ظل أقاويل تُوضح بأن المياه سوف تكون السبب الرئيسي في نزاعات المستقبل وجزء من هذه الأزمة هي أزمة المياه العذبة على الصعيد العالمي عمومًا، والقارة الإفريقية خصوصًا، ويمكن إرجاع هذه الأزمة إلى عدد من الأسباب منها تغيّر المناخ وارتفاع درجات الحرارة في إفريقيا، كما يتوقع أن يزداد تقلب

مجلة النمو والتنمية، "إفريقيا تقلبات النمو"، صندوق النقد الدولي، العدد 53، رقم 02، جويلية، 2016، ص.ص. 9-10.

أنماط الطقس ودرجات الحرارة وسقوط الأمطار، وستترتب على ذلك آثار لا حصر لها بما فيها ارتفاع مستوى البحر في المناطق الساحلية وانخفاض مستوى المياه الجوفية، وزيادة وتيرة العواصف، ووقوع آثار سلبية على الصحة، والأسوأ من كل هذا أن معظم المياه التي تحتاجها دول القارة تستعمل لأغراض الزراعة والتحديث والتنمية والتصنيع، وفي بعض الدول الأخرى للقارة الإفريقية تعتبر هذه الازمة ذات طابع فني وذلك لأن هذه الدول لا تستخدم إلا ما يتراوح بين 11% إلى 53% من مواردها المائية التقليدية المتجددة، وذلك لأن استغلالها يكلفها الكثير، ولأن أغلبها مياه أمطار ومياه جوفية، وهذا فيما يخص دول كالجزائر وتونس وليبيا والمغرب وموريتانيا، أما فيما يخص منطقة حوض النيل فيتوفر لدى مصر والسودان المياه ولكن في مصر تم وضع خطة سيتم تنفيذها بنهاية عام 2017 والتي تهدف إلى زيادة الموارد المائية في المصادر المختلفة بما في ذلك تحلية مياه البحر، لمواجهة التوسع في استصلاح الأراضي، كما أن الحرب في جنوب السودان تعطل إنهاء المشروع الذي سيوفر مزيداً من المياه لمصر والسودان¹.

كما تتعرض دول إفريقيا إلى ظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف مما يؤدي إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر، حيث ينتج عنه محدودية في الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتها، مما يؤدي إلى استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الداخلية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتقادم الضغوط على الأنظمة الأيكولوجية ولى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

3- جهود الدول الإفريقية في مجال التنمية المستدامة:

محمد عربي، مرجع سابق الذكر، ص.78¹.

إن جهود الدول الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة جاءت من خلال مبادرات عديدة من طرف القادة السياسيون الأفارقة على أعلى المستويات عن التزامهم بالتصدي للتحديات التي تطرحها التغيرات المناخية في عرقلة عملية التنمية حيث ينعكس ذلك في مختلف القرارات الصادرة عن مؤتمرات قمة الاتحاد الإفريقي ومؤتمرات الهيئات الوزارية الإفريقية المعنية، حيث قامت هذه الأخيرة بجهود عديدة لتحقيق الغايات المحددة للأهداف الإنمائية وتسريع وتيرة تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

3-1- برنامج المناخ في إفريقيا:

في **جانفي 2007** دعا الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الثامنة للدول الإفريقية والجماعات الاقتصادية على القيام بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء في التنمية، وذلك عن طريق مراعاة اعتبارات تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على المستوى الوطني والإقليمي، ومن خلال هذا طلب مؤتمر القمة من مفوضية الاتحاد الإفريقي العمل مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومصرف التنمية الإفريقي على وضع وتنفيذ خطة رئيسية بشأن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا، حيث لقي برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في إفريقيا استجابة لهذا الطلب، وفي **أفريل** من نفس السنة طالب مؤتمر وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية باتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع وتنفيذ هذا البرنامج بفعالية وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في كل دورة من دورات مؤتمر المفوضية¹، وفي **جويلية 2008** أظهر المؤتمر الوزاري للبيئة تأييده لعملية وضع البرنامج، وطالب للتعجيل بوضع الصيغة النهائية لوثيقة البرنامج ونشر هذه المعلومات لضمان مشاركة المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة في البرنامج.

و في **جانفي 2009** وافق الاتحاد الإفريقي على إعلان الجزائر بشأن تغير المناخ، حيث أقره كمنهج عمل للموقف الإفريقي الموحد بشأن هذا الأخير، وبعدها تمت الموافقة على إعلان الجزائر بصفته المستكملة في

المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، الدورة الثانية عشر، جويلية، 2008.¹

"نيروبي" من نفس السنة حول نهج العمل الإفريقي المشترك في "كوبنهاجن" ليكون الموقف الإفريقي موحد بشأن تغير المناخ¹.

في أكتوبر 2010، نظمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في شراكة مع مفوضية الاتحاد الإفريقي منتدى للتنمية الإفريقي السابع وذلك بشأن الموضوع الرئيسي تغير المناخ والتنمية المستدامة ويستهدف هذا المنتدى أصحاب المصلحة على المحافظة على قوة دفع ما بعد "كوبنهاجن" بشأن قضايا المناخ والتنمية على جميع المستويات بما في ذلك القيادة السياسية وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

و من أهم النقاط التي ركز عليها البرنامج هي:

- إعلان "جوهانسبورغ" بشأن تسخير البيئة لأغراض التنمية المستدامة الصادر عن المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة أنه يركز على:

- ✓ تنفيذ النهج الاستراتيجي في الإدارة الدولية للموارد الكيميائية والاتفاقيات الخاصة بها.
- ✓ الالتزام بالتعهدات البيئية الدولية وتعزيزها بموجب الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف من خلال تنفيذها على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ✓ التركيز على المجموعة الموضوعية التي تضم الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر، خاصة في إفريقيا.
- ✓ الجهد الخاص الذي تحتاجه البلدان الإفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وذلك من خلال مواصلة دعمها لتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي في سياق إستراتيجياتها الوطنية لاستئصال الفقر².

3-2- أهداف البرنامج:

مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثامنة، اديسا بابا، 2007.¹

فوزية حدا كرم عزيز، "النبياد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مجلة الاستاد، العدد 30، 2012، ص.53.²

- تكثيف الإجراءات الرامية إلى تفعيل البرنامج بالكامل من خلال التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة وبالتالي يتم تحقيق التنمية المستدامة لإفريقيا.
- تعزيز قدرات أهم المؤسسات والجهات المعنية على تحسين نوعية البيانات المناخية والمراقبة، والخدمات الإعلامية والسياسات والعمليات الاستثمارية وممارسة إدارة المخاطر في القطاعات سريعة التأثير بتقلبات المناخ مثل: الزراعة والمياه، والموارد الطبيعية والطاقة والصحة.
- التحليل الجيد لعملية دعم اتخاذ القرارات والممارسات الإدارية عبر التوعية والدعوة لإثبات قيمة تصميم مراعاة المعلومات المناخية في تخطيط التنمية عن طريق التكيف مع التغيرات المناخية.
- دعم الحفاظ على الموارد الطبيعية عبر الحدود وتقاسم أفضل الممارسات والخبرات بين الدول الإفريقية
- زيادة تنسيق مع مقتضيات التكيف مع تغير المناخ في كل المناطق والبلدان الإفريقية مع تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لإقامة آليات تمويل ملائمة لأغراض التكيف.
- الطلب من الحكومات التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط إفريقيا باعتبارهما إطارين لتنفيذ العنصر البحري والساحلي في مبادئ البيئة للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.
- وضع خريطة طريق من أجل تطبيق الخطة وإطار العمل الاستراتيجي لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- إقامة روابط تعاونية مع الهياكل ذات الصلة في الإتحاد الإفريقي وغيره في الهيئات الوزارية الإفريقية ذات الصلة بغرض تنسيق الترتيبات والسياسات والبرامج المؤسسة.

- دعم بناء القدرات في مجال التعلم المدعوم بالتكنولوجيا من أجل تعزيز توصيل التعليم والتدريب والتوعية في مجال التغير المناخي¹.

3-3 - أجهزة إدارة البرنامج:

- **مفوضية الاتحاد الإفريقي:** تمثل القيادة السياسية لهذا البرنامج وهي تتسق تدابير التصدي لتغير المناخ في إطار السياسات العامة الإقليمية، وكذلك المفاوضات العالمية بشأنه.
- **مركز السياسات الإفريقية:** المتعلقة بتغير المناخ التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا وهو مسؤول عن إدارة المعارف، وتسيير وضع السياسات والمشاريع.
- **الصندوق الخاص ببرنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في إفريقيا** التابع لبنك التنمية الإفريقي والخاضع لإدارته فهو وسيلة تمويل العمليات الميدانية حسب الطلب من طرف المؤسسات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية المسؤولة عن التنفيذ في كافة أنحاء إفريقيا، و قد وافق مجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي على اقتراح انشاء الصندوق الخاص، وسيعرض في مجلس المحافظين لإقراره في الاجتماع السنوي، كما توجد هناك بعض البرامج الإقليمية في إطار مكافحة تغير المناخ والتنمية المستدامة:
- **البرنامج الإفريقي لرصد البيئة** من أجل التنمية المستدامة التابع لمفوضية الاتحاد الإفريقي
- **مبادرة السوق الأخضر للصحراء الكبرى والساحل،** أحد الإجراءات ذات الأولوية في إطار الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ.
- **برنامج الحد من مخاطر الكوارث،** ويهدف إلى توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على جميع المستويات للحد من هذه المخاطر، وبناء قدرة البلدان والمجتمعات على مواجهتها، وتعزيز تلك الإجراءات².

¹برنامج الامم المتحدة للبيئة، المكتب الاقليمي لاfrقيا: " المؤتمر الوزاري الافريقي للبيئة "، الدورة الثانية عشر، جويلية، 2008

مؤتمر الاتحاد الافريقي، الدورة الحادية عشر، اوغندا، 2010.

3-4- وظائف البرنامج:

تتمثل وظائف برنامج إفريقيا لمكافحة تغير المناخ والتنمية على دعم الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية حتى يتسنى لها التصدي كما يلزم لتحدي تغير المناخ والتنفيذ الفعال للاتفاقيات الإقليمية والعالمية ذات الصلة، ومن المتوقع أن يتيح المعلومات المتعلقة بالمناخ وتحليل السياسات والخيارات المتاحة ستمكن البلدان من التصدي للتحديات الملحة التي يطرحها المناخ، ولتحقيق هذه الوظائف يجب توفر آليات متابعة تعمل على التأكد من تنفيذ البرنامج الإفريقي لتغير المناخ والتنمية وتتمثل في:

- نظام الحكومة لتمويل البرنامج وبناء قدرات مؤسسية وتقنية وإدارية.
- الوفاء بالاحتياجات المحددة في إطار الصناديق العامة الحالية مثل إطار تخصيص الموارد ومرفق البيئة العالمية.

➤ الاستفادة من صندوق "كوبنهاجن" للمناخ الأخضر¹.

3-5- أهم إنجازات دول إفريقيا في مجال التنمية المستدامة:

✓ استراتيجية البنك الإفريقي للتنمية (2013 - 2022):

تعكس هذه الاستراتيجية تطلعات القارة الإفريقية بأسرها، وذلك من خلال الخبرة التي اكتسبت مما حققته القارة خلال العقد الأخير، وما ترغب في تحقيقه فيما بعد، فهي تركز على اثنين من الأهداف لتحسين جودة النمو في القارة:

المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، خطة عمل برنامج المناخ، 2003.¹

أولاً: النمو الشامل، **ثانياً:** التحول إلى النمو الأخضر. بحيث تتمثل الأولويات التشغيلية الخمسة للاستراتيجية في: تطوير البنية التحتية، وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، تنمية القطاع الخاص والحكومة، والمهارات والتكنولوجيا، كما سيقوم البنك بقياس نسبة النجاح من خلال التغيرات الباقية على حياة الشعوب الإفريقية، والمساعدة في بناء إفريقيا جديدة في ظل نمو اقتصادي مستدام وشامل، وتوفر التكامل الإقليمي والقدرة على المنافسة عالمياً، كما يشرع البنك على تنفيذ جدول أعمال الاتحاد الإفريقي " إفريقيا 2063" كآلاتي:

- البنية التحتية الذكية المتكاملة لنمو الإنتاجية والقدرة التنافسية
- تنامي القطاع الخاص في إفريقيا للتصنيع وتكوين الثروات
- توفير وظائف للشباب والنساء في إفريقيا
- إحياء الاقتصاديات الريفية في إفريقيا لتحقيق النمو الشامل

✓ وفي عام 2015 أطلق بنك التنمية الإفريقي ثلاث مبادرات جديدة للقارة:

- أ- **الغذاء في إفريقيا:** خطة عمل لتحويل الزراعة في القارة لبناء قطاع زراعي قوي ومستدام لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتوظيف الشباب، وتخفيف حدة الفقر، والتحول الريفي.
- ب- **الطاقة في إفريقيا:** هو برنامج للشراكة يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق زيادة إمكانية الوصول إلى طاقة موثوقة وبأسعار معقولة ومستدامة في إفريقيا.
- ج- **تمكين الشباب:** يقوم بنك التنمية الإفريقي بالتعاون مع الشركاء وذلك بدراسة توظيف الشباب في مركز التمويل الزراعي.

4- معوقات التنمية المستدامة في الدول الإفريقية:

رغم كل الجهود العالمية والمحاولات الحادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول العالم وخاصة الدول الإفريقية إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير وذلك بسبب وجود معوقات عديدة تعاني منها دول القارة وبالتالي تعرقل خطط وبرامج التنمية المستدامة ومن أهمها ما يلي¹:

4-1- الفقر:

يعد الفقر الأسباب الرئيسية للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في دول القارة، حيث تزداد حدة الفقر والجوع والتهديدات للأمن الغذائي في الكثير من تلك الدول، كما يدفع إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالا عشوائيا، حيث تستعمل الأراضي إلى درجة استنزافها وانخفاض قدرة إنتاجها الزراعي، كما تقطع أشجار الغابات لأغراض التدفئة بسرعة لا تسمح بتعويض ما تم قطعه، ويعد سبب هذه التصرفات في استنزاف الموارد الطبيعية إلى الضغوط التي يحدثها انتشار المية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها، الأمر الذي يجعل الفقراء لا يستطيعون التفكير في المدى البعيد للتنمية المستدامة، ولا يفكرون إلا في القوت اليومي الذي يمثل لهم أكبر التحديات. فعلى هذه الدول أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا، والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية.

4-2- الديون:

و تمثل أحد أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلبا في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، حيث تشكل الديون وأعباء خدمتها عبئا كبيرا على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول القارة الإفريقية، والتي تضاف إلى الثروات الطبيعية بما فيها مشكلات

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2003، " أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لانهاء الفاقة البشرية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003، ص.289.

الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات وحماية الإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع حيث وصلت نسبة الديون في كثير من دول القارة إلى معدلات عالية، فارتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا، ويمكن ملاحظة أن هناك عدة دول إفريقية يزيد حجم الديون على ناتجها المحلي الإجمالي ولا يوجد سوى عدد محدود من الدول التي تعتبر ديونها في مستوى التحكم¹.

و المصادر الرئيسية لهذه القروض تأتي من بريطانيا وفرنسا كدول استعمارية سابقة تسعى إلى حماية مصالحها في إفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، اللتان تسعى إلى تأمين وصول بعض المواد الخام إليها من بعض الدول الإفريقية، هذه بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فالاعتماد على هذه القروض الخارجية يخلق قيوداً من التبعية قد لا يمكن التخلي عنه ومما يؤدي إلى إعاقة التنمية المستدامة في دول إفريقيا.

4-3- التضخم السكاني الغير رشيد:

تعاني دول القارة من هذه الظاهرة وخاصة في المدن، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصعبة والاجتماعية، وذلك لعدم وجود تكافؤ بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من الدول الإفريقية، كما عملت هذه الظاهرة على نمو ظاهرة التوسع الحضري واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن الغير لائق، والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين عن العمل وتدهور الأحوال المعيشية في كافة أرجاء الدول بشكل عام، وفي المناطق العشوائية والتي تقتصر إلى وجود الخدمات الأساسية، بشكل خاص.

¹ تصريح حول ازمة الديون الافريقية، وزارة الخارجية المصرية، على الرابط: www.mfa.gov.eg

فقد أدت الضغوط السكانية إلى تزايد التوسع في زراعة مناطق الرعي الطبيعية والزراعات المطرية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد معدلات التصحر بين مختلف أرجاء دول القارة، كما تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية قد أدت إلى انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة بشكل حاد

4-4- مرض نقص المناعة البشرية:

مع تزايد الإصابة بفيروس ضعف المناعة البشرية " الإيدز " الذي يعاني منه ثلث القارة الإفريقية ومن بينهم أشد السكان فقرا، يمكن إدراك أن هذا الوباء لم يعد مسألة صحية فقط، بل أصبح يهدد جهود تحقيق التنمية المستدامة، فخطورة انتشار المرض هو في تركيزه على إصابة الفئة العمرية ما بين 15 و45 عاما، وتعد هذه الفئة الأكثر نشاطا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في تولي عملية التنمية، والخروج بها من دائرة الفقر، حيث يتراوح تقدير عدد المصابين في الأعوام الأخيرة في دول مثل: تنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وزامبيا من 10 إلى 20 مليون مصاب بينما لم يكن هذا العدد يتعدى الخمسة ملايين في معظم هذه الدول، وهو ما يدل على خطورة انتشار هذا المرض، وضرورة التكاتف من أجل مواجهته قبل أن يقضي على كل آمال القارة في تحقيق التنمية المستدامة¹.

و هكذا يتضح أن المرض أصبح يمثل السبب الأول في الوفيات في القارة، حيث يصل إلى 91% من الوفيات في 29 دولة إفريقية ويهدد 43 مليون إفريقي، كما يتوقع ارتفاع المصابين به من الأطفال تحت سن الخامسة ليصل إلى 1.5 مليون خلال العشر أعوام المقبلة. والقضية هي في العلاقة بين الإيدز والفقر المادي في صورة انخفاض الدخل، وهي علاقة مزدوجة، فمن ناحية نجد أن الفقر هو من أهم أسباب الإصابة بالمرض، ذلك أن الفقير نتيجة لفقره عاجز عن دفع تكاليف العلاج، وجاهل بأعراض المرض، وأسبابه، وطرق الوقاية منه، ومن ناحية ثانية فالإصابة بالمرض تسبب الفقر، وذلك لأن المرض يضرب بالأساس

¹ Thelma awori, "progress against povrety in Africa", United Nations development programme, New york.1998.p.27

أكثر الفئات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومن تم يؤدي إلى عجز هذه الفئات عن العمل والإنتاج، وينخفض الدخل نتيجة لانخفاض الإنتاج، كما أن ما يتم اتقاؤه على تكاليف العلاج، يضعف الدخل المحدود، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر.

4-5- النزاعات والصراعات الداخلية:

لقد شهدت القارة صراعات عديدة منذ الاستقلال حيث ظلت تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية التي أدت إلى تكثيف الحروب الأهلية الدموية، وتشريد أعداد هائلة من الأفراد، وخلق الملايين من المشردين في القارة الإفريقية، ومن المأساوي أن 90 % من ضحايا هذه الصراعات من المدنيين لا العسكريين، ونصف هؤلاء من الأطفال، مما يمثل تهديدا مستمرا لاستقرار الدول الإفريقية مع ما يمثله من خطورة عبور الصراع للحدود الدولية وذلك عبر التأثير على أمن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة.¹

و تظهر خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية من آثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فالدول التي تعاني حالة مستمرة من هذا النوع من الصراع غالبا ما تعجز عن تنفيذ السياسات الاقتصادية، والاجتماعية طويلة الأجل، فتصبح الدولة فريسة لحالة تدهور، وعجز اقتصادي مستمر وبالتالي تهدد أي أمل لتحسين حالة المعيشة لمواطنيها، فقد أخفقت أغلب خطط التنمية الاقتصادية بالرغم من تدفق المنح والقروض وغيرها من المساعدات المالية التي وصلت إلى الملايين الدولارات، وفقدت العديد من الأنظمة الحاكمة في إفريقيا مشروعيتها نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من كوارث المجاعة والقحط والصراعات الأهلية والتصحّر وما إلى ذلك من الكوارث القومية.

¹ Braathen Einar, Morten Boas, Gjermund Saether, Ethnicity Kills ? the politics of war, peace and ethnicity in sub-saharan Africa, New York, 2000.

كما تخلف الأوضاع الأمنية المتردية مشكلات أمنية خطيرة، أهمها: مشكلة إعادة توطين اللاجئين، ويصل عددهم إلى 10 ملايين لاجئ، بواقع نصف اللاجئين في العالم، والمشردين والنازحين، ويقدر عددهم إفريقي، ويقدر حوالي 15 مليون أفريقي من بين 25 مليون مستوى العالم.

وكان لظاهرة الصراع داخل القارة العديد من الأسباب أهمها: التنافس على الموارد النادرة والفقر وحرمان المواطنين الأفارقة من ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و فوق كل ذلك كانت الحرب الباردة من أهم أسباب الصراع داخل القارة، وقد تسببت هذه الصراعات في تآكل جهود سنوات من التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد في الدول الإفريقية مثل: رواندا، والصومال، وليبيريا، وأنغولا.

كما وأدت هذه الصراعات إلى زيادة الفقر سواء على مستوى الدخل أو على مستوى القدرات البشرية في أكثر من 12 دولة إفريقية جنوب الصحراء، وكانت النساء والأطفال من أكثر الفئات تأثرا بهذه الظاهرة، حيث قدرت منظمة "اليونيسف" نسبة القتلى بما يفوق 60% من ضحايا هذه الصراعات، وهو ما يهدد جهود التنمية المستدامة في القارة على المستوى القريب والبعيد على حد سواء.

4-6- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:

استمرار استنزاف الموارد الطبيعية لدعم الخطط الإنتاجية والاستهلاكية الحالية، مما يؤدي إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء والتربة والهواء وخاصة في المناطق الحضرية، ومن ثم إعاقة تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى وطأة التحديات البيئية الكبرى الأخرى التي تتمثل في التغيرات المناخية والثروات الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل وحرائق الغابات، بالإضافة إلى نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها، والاستغلال الغير متوازن لخزانات المياه الجوفية، والاستخدام الغير رشيد والمبذر للمياه خاصة في المجال الزراعي، وتدهور التربة والأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع التنوع البيولوجي وفقدان العديد من الأصناف النباتية والحيوانية، وكذلك تدهور البيئة الساحلية والبحرية، واستنزاف

الثروة السمكية، كما توجد هناك العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن دفن النفايات الخطيرة والسامة الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الأسلحة الكيميائية والمبيدات الحشرية.

خلاصة الفصل:

لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل أنه برغم كل أهداف الإنمائية التي وضعتها الألفية الجديدة لتحسين أوضاع الفقراء في العالم وخاصة في دول القارة الإفريقية ورغم كل الاستراتيجيات والمجهودات التي وضعتها دول القارة لتحقيق عملية التنمية المستدامة إلا أنه مازالت إفريقيا بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف، وذلك لزيادة التحديات وحدة المعوقات التي تعاني منها القارة ونقص الكفاءات والخبرة في مجالات عديدة وعدم وجود خطط واستراتيجيات موحدة بين دول القارة للقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية، ومواجهة التغيرات المناخية التي زادت قساوتها من خلال السنوات الأخيرة وأثرت على التنمية المستدامة بشكل كبير، وذلك بسبب مشكلات التمويل وعدم القدرة على إنزال الخطط التنموية إلى أرض الواقع حيث يمكن أن نستنتج من خلال هذا الفصل أن الإنجاز كان على مستوى التخطيط والإخفاق كان على مستوى التنفيذ.

الفصل الثالث:

التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

من خلال السنوات الأخيرة أدركت الجزائر على غرار باقي دوا العالم مدى أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة، حيث قامت بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة المهمة بوضع البرامج والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، التي من شأنها تقوم بتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطنين، و صون بيئتهم. وسنت العديد من القوانين والتشريعات بغية تكريس متطلبات التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا دوليا في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع الدولي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التركيز على واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر ومعوقاتهما ثم كعنصر اخير سيكون حول الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

1- واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

1-1: اهم مجالات التنمية في الجزائر:

تعتبر مهمة حماية البيئة والمحيط من مهام الأفراد ومؤسسات المجتمع الحكومية والغير حكومية، ولا يتحقق ذلك إلا بتكريس مبادئ التنمية المستدامة، فهي مهمة الكل، والجميع معني بهذه القضية، وهنا يأتي دور المنظمات في التعاون مع باقي الأطراف، كون هذه الأخيرة مسؤولة إلى حد كبير من بعض الآثار الجانبية التي تخلفها العملية الاقتصادية على البيئة، ومن خلال السنوات العشرة الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، والمتمثلة في: وزارة البيئة والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرئسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

لقد قامت الجزائر بإنجاز العديد من البرامج في إطار تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، والتي بدورها أعطت نتائج جديرة في العديد من الميادين، منها: محاربة الفقر، والحماية والوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، ولكن مع غياب الكفاءات المتمكنة في مجال التكنولوجيا وصعوبات تمويلية أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين¹.

لقد قامت الجزائر بسن العديد من الرسوم، التي من خلالها يتم الحد من التجاوزات الخطيرة لبعض الفاعلين، ومن بين هذه الرسوم نجد الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة، وذلك جاء ابتداء من قانون المالية لسنة 1992م، حيث يكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله من طرف الإدارة الضريبية المحلية مساويا لحاصل المعدل

¹ حروفش سهام وآخرون، "الاطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 افريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر.

الأساسي ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و6 عن كل نشاط من النشاطات الخطيرة أو الملوثة، حيث يحدد المعامل من طرف التنظيم حسب طبيعة وأهمية تلك الأنشطة.

أما فيما يخص قانون المالية لسنة 2000، لقد تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم علة الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين:

الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بغرض مبلغ رسم لكل صنف من أصناف المنظمة الخاصة للترخيص، بحيث هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوي التي تتجم عن نشاطها.

و لقد أصدرت الجزائر قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي بموجبه انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات حيث يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة، شهدتها ستة ولايات في البلاد هي:

الجزائر العاصمة، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة، باتنة، وكما تم تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين وشملت أيضا المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة، وكذلك المسؤولين داخل المنظمات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول عمل الو ورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات¹.

¹ بوزيان الرحماني هاجر، بكري فاطمة، " التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير"، المركز الجامعي بخميس مليانة، 2010، ص.05

كما صدر القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بـ"حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" وقد نصت المادة رقم 02 من هذا القانون : " تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يلي:¹

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة
 - الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها
 - تدعيم الإعلام والتحسين ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.
- كما تم إصدار قانون خاص بتسيير النفايات ومراقبتها والقضاء عليها ذلك لإتباع نهج بلدان العالم للتسيير الصحي والعقلاني للنفايات بالإضافة إلى إنشاء الضريبة البيئية والوكالة الوطنية للنفايات واعتماد القانون الخاص في إنشاء المنظومة الوطنية لتسويق وتثمين نفايات التغليف، كل ذلك لتسهيل بروز سوق وطنية للنفايات.

كما قامت أيضا الجزائر بتشغيل مراكز الدفن التقني أي المصبات العمومية المراقبة على مستوى أربعين مدينة كبيرة في الجزائر، من خلالها يتم تصنيف ومعالجة النفايات قبل وضعها في مركز الردم التقني ووفقا لمقاييس عالمية بطريقة تحافظ على البيئة وتحقق التنمية المستدامة، ومثالا على ذلك مركز الردم التقني بولاية "بسكرة" بدائرة "الوطاية" الذي تم فتحه في نهاية سنة 2005، حيث يستقبل النفايات من مختلف بلديات الولاية، وعلى مستوى هذا المركز يتم تصنيف هذه النفايات وكذا إعادة رسكلتها في حين تدفن النفايات التي تمت معالجتها بهذا المركز وبهذا تكون الولاية قد تخلصت من أضرار التلوث البيئي الناتج عن القمامة الفوضوية القديمة².

¹ كنوش عاشور، علي عزوز، " فعالية الادوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي بالاشارة الى حلة الجزائر"، ملتقى في جامعة 20 اوت 1955، قسم التسيير، سكيكدة، 2008، ص.189

² عادل عوض، " الاثار البيئية للسياسات التنموية"، عالم الفكر، الكويت، 2000، ص.284

ولضمان فعالية هذا الإجراء المتبع لحماية البيئة الجزائرية من النفايات فقد سن المشرع الجزائري عدة قوانين تضمن الالتزام بإتباع تنفيذ هذه الإجراءات منها المرسوم التنفيذي رقم: 410/04 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004، حيث يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات، وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت، وقد أوضحت المادة رقم 3 من هذا المرسوم أنه يقصد:

" بمنشأة معالجة النفايات كل المنشآت الموجهة لتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها".¹

و ضمن هذا السياق فقد سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية المرتبطة بالتلوث هي:

✓ الإتاوة والتكاليف كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء، على اعتبار أنها من بين الدول النفطية.

✓ كما تم إدخال الرسم على الوقود بموجب قانون المالية لسنة 2009، حيث يقدر مبلغ هذا الرسم بـ: 1دج لكل لتر واحد من البنزين المحتوي على الرصاص، (سواء كان عادي أو ممتاز)، ويوزع مبلغ الرسم بالتساوي بين صندوق البيئة ومكافحة التلوث والصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، وذلك في إطار تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص، لاعتباره غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى تخفيض سعره كسياسة تحفيزية.

1-2- تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة: أهم مجالات التدخل:²

¹ يحيى وناس، " الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، اطروحة دكتورا، جامعة ابو بكر بلقايد، قسم الحقوق، تلمسان، 2007، ص.41

² Environnement , enjeux et défi, revue des collectivités locales, publication périodique, N°02,Alger, juin,1997

➤ في مجال الغابات وحماية السهوب:

إن إستراتيجية الجزائر في هذا المجال ترمي إلى تفضيل الاختيارات التنفيذية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى، والعمل على إعادة تهيئة السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، وفي سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية لوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة حيث قاموا بعملية مكافحة الجراد الصحراوي ورش أكثر من 1400 هكتار من الأراضي الموجودة ببيرقات الجراد والتي أكدت بدورها (الفاو) أن هذا المضاد الحيوي أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام للبشر ولا توجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى، حيث قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25 مليار دولار.

➤ في مجال التراث الثقافي:

يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة أهمية تاريخية وثقافية حيث تم التخصيص له ورشات تعمل حاليا على ترميم التراث التاريخي، وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية حيث خصصت العملية لـ: 18 ولاية منها الجزائر العاصمة بـ: 15 موقع، الأغواط، قسنطينة، وهران، غرداية، وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي بمبالغ كبيرة.

➤ في مجال التربية والتحسيس البيئي:

إن السياسة البيئية الناجعة هي التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي

لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

2- آفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

2-1- آفاق مكافحة التصحر في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول الأوائل التي طالبت من المجتمع الدولي يجعل مكافحة التصحر من أهم المسائل الدولية بضرورة إيجاد حلول مناسبة لهذه الظاهرة، وتجديد كل القدرات المادية والبشرية لشدة خطورتها. لقد لعبت الجزائر دورا فعالا في إنجاز الاتفاقية بحيث كانت تلح على إنجاز آلية تشريعية دولية، وعند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في 1992 بـ " ريو دي جانيرو " أعرب عن تأييده للأخذ بنهج متكامل للتصدي لهذه الظاهرة، وبهذا وصل المجتمع الدولي بقرار تأسيس اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، ومنه اعترف بأن التصحر مشكلة بيئية ذات طابع إجمالي تستحق إجراءات عاجلة اعتمدت في 17 جوان 1994 في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد والتصحر.

و لما صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية الدوابة لمكافحة التصحر شرعت هذه الأخيرة في إعداد برامج العمل الوطني لمكافحة الظاهرة بالتركيز على:¹

✓ صيانة وحفظ الموارد الطبيعية

✓ المشاركة في العملية للسكان المعنيين

✓ الهدف من برنامج العمل الوطني هو إعداد إستراتيجية طويلة المدى لمكافحة التصحر وتخفيف آثار

الجفاف بالتأكيد على تنفيذها وإدماجها في السياسة الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

2-2- آفاق تحقيق التنمية المستدامة في مجال الطاقة والمحروقات:

¹ مألحة احمد، " الرهانات البيئية في الجزائر "، مطبعت النجاح، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص.35

لقد ركزت الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة لقطاع الطاقة في الجزائر على ضرورة الاستجابة للشروط اللازمة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية، تحد من تأثيراتها على البيئة والمناخ، وقد أنجزت عدة مشاريع في إطار الإستراتيجية الوطنية للبيئة، كما لها أثر على نموذج الوطني للطاقة، ومن بين هذه الإنجازات:¹

- برنامج تطوير التوزيع العمومي للغاز الطبيعي:

لضمان استعمال الغاز الطبيعي بما يخدم التنمية المستدامة، شرعت الجزائر في إنشاء شبكة لنقل الغاز الطبيعي، مست العديد من الولايات والقرى والأماكن المعزولة، حيث تم توصيل 188 منطقة واستفادت عدة عائلات من هذه العملية، مما يساهم في إنشاء 6600 كلم من شبكات توزيع الغاز و1870 كلم من شبكات النقل، حيث عرفت برامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي حركية جديدة في إطار الإستراتيجية الجديدة للطاقة، بإدخال القطاع الخاص في تنفيذ البرامج المسطرة.

- برنامج التوزيع الكهربائي:

انطلاقاً من أولويات استراتيجية الطاقة في إطار التنمية الريفية المستدامة تم إنجاز 10000 كلم خط كهربائي لفائدة 2600 حي من أجل تمويل منازل عديدة، وقد بلغ معدل الكهرباء إلى 95% في إطار البرنامج الثلاثي 2002-2004 وفي إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تم توصيل 11000 منزل جديد، ومن أجل تحقيق الإطار المعيشي اللائق ووصولاً لتنمية مستدامة تمس ولايات الجنوب الكبير تقرر في هذا الإطار، تخفيض فاتورة الكهرباء لـ: 13 ولاية في الجنوب، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الدعم الموجه

¹ بلخضر علي، " استراتيجية الطاقة وامكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005، ص.96

للفلاحين، الذي يتجاوز 2500 إلى 3500 دينار جزائري للهكتار مما سمحت بخلق 3200 منصب عمل غير مباشر¹.

2-3- برنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم:

لقد جاء هذا البرنامج من خلال مبادرة قامت بها وزارة المالية الجزائرية لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

- 1/ مشروع حماية الساحل، 2/ مشروع حماية التنوع البيولوجي، 3/ وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم، 4/ إنجاز مشروع خاص بالبيئة، 5/ عمليات تحسين المحيط الحضري، 6/ مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية، 7/ مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب.

و في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت وزارة المالية الجزائرية إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية².

و في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد، وزيادة على هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز وأخرى قد تم إنجازها ونذكر منها:

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها
- مشروع الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة "سيدي عبد الله".

¹ شكيب خليل، تقرير عن برنامج التوزيع الكهربائي في إطار التنمية المستدامة، الجزائر، 2004

² مخلوف بوجردة، " العقار الصناعي"، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006، ص.ص. 12-18

- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط، والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

- كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى اربعة مناطق نذكر منها:

- غابات الأرز بخنشلة
- غابات السنبل بالجلفة
- منطقة واد الطويل بتيارت
- منطقة تين هنان بتمنراست

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فتتعلق ب¹:

- قصبة الجزائر، قصر الداوي بوهراڤ وقسنطينة، حظيرة طاسيلي والأهقار، منطقة الميزاب، قلعة بني حماد، قصور تمنطيط ومثليي، إن هذا المسعى التنموي يتركز على مبادئ التضامن والتنسيق، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة.

- من خلال قصد إدماج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان فإنه تم إعداد استراتيجية التنمية الريفية المستدامة وكما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الانجراف، وتطوير زراعة الأشجار المثمرة، وترقية الاقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للعمل.

فهذه المبادرة تهدف إلى تنمية اقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني، وترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات التي تهدف إلى دعم الأنشطة المنشئة للشغل والمداخيل وتقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والغاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي.

¹ مقالة الاستاذ مجوبي خير الدين، " سياسة اعادة بحث وتنمية الصناعة "، اليوم الدراسي حول المناطق الصناعية، جامعة برج بوعرييج، يوم: 2010/05/17، ص.ص. 20-21

2-4- آفاق التنمية في الجزائر للفترة 2015-2019:

لقد تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 لمواصلة تنمية الاقتصاد الوطني والذي يهدف إلى تعزيز المقومات الاقتصادية ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، ولإبراز الأهداف الطموحة والاستراتيجية لهذا البرنامج سيتم من خلال هذا العنصر توضيح محتوى ومتطلبات تجسيده.

2-4-1- محتوى البرنامج:

لقد رصدت الجزائر لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% من آفاق سنة 2019.

حيث سيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـ: 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ: 5600 مليار دينار، وتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج في الآتي¹:

- **تطوير الاقتصاد الوطني:** من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات وهذا بانتهاء سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.
- **ترقية وتحسين الخدمة العمومية:**

¹ Plan du travail du gouvernement, pour la mise en œuvre du programme du président de la république Algérienne, mai, 2014, p.3

و ذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

- تحسين وترقية الديمقراطية التشاركية:

و في هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:

- ❖ ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال
- ❖ تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية
- ❖ تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة
- ❖ العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير

2-4-2- متطلبات تجسيد البرنامج:

من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:¹

❖ عصرنة المنظومة المصرفية والمالية:

¹ Le portail du premier ministre Algérien, www.premier-ministre.gov.dz , date de consultation:

02/04/2017, a 10:31.

وذلك بتكليف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي، مع تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك، وكذا استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن، وتخليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل.

❖ **توسيع وعصرنة القطاع الصناعي:** وذلك يتم من خلال العمل والسهر على تحقيق:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة

❖ **تطوير النشاطات الفلاحية:**

لقد أعطيت للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع، فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400 ألف هكتار من الأشجار المثمرة وغيرها

- مضاعفة الإنتاج من منتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

❖ **تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها:**

من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية حيث تمثلت في:

- توسيع شبكة الطرق من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السارة بطول قدره 663 كلم.
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب.
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة .
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.
- *من خلال ما تم تقديمه في هذا العنصر، يتضح لنا أن برنامج التنمية للفترة 2015-2019 يرمي إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني أمام انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما سيعطي أمالا جديدة للتنمية المحلية والبشرية وسيساعد على بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمداخل البترول حيث تعاني هذه الأخيرة من عدم الاستقرار في الأسعار.

3- معوقات التنمية المستدامة في الجزائر:

3-1- المعوقات الاجتماعية:

✓ مشكلة الفقر:

الذي يعتبر أبرز المشكلات التي تهدد استقرار الجزائر، حيث تفاقت ظاهرة الفقر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرامج التعديل الهيكلي في التسعينيات مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبيا على مستوى معيشة المواطنين.

و لتشخيص واقع الفقر في الجزائر، قدمت عدة إحصائيات المتعلقة بالوضع الاجتماعي في الجزائر والتي تتمثل في تزايد نسبة الأمية وتفاشي الأمراض المعدية بشكل كبير في الأوساط الشعبية، وخاصة وباء "التيفوئيد" ومرض حمى المستنقعات، بسبب نقص المياه الصالحة للشرب في المناطق النائية الريفية، كما يشهد المجتمع الجزائري فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني، في حين 40% الآخرين يستهلكون 6% من الدخل الوطني.¹

✓ تفشي البطالة:

إن المؤشرات الحالية حول معدلات البطالة في الجزائر تشير إلى أنه من الصعب تحقيق نتائج إيجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة، كما أن فرصة الجزائر من أجل تحقيق ذلك مهددة، ذلك لأنه لزم عليها تخفيض نسب البطالة مما يؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر نتيجة لذلك لا يمكن تحقيق الاستدامة خاصة في جانبها الاجتماعي لأن هذا الوضع لا يسمح بتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع طالما تواصل المعاناة من هاتين المشكلتين.²

3-2- المعوقات الاقتصادية:

✓ أزمة الأمن الغذائي: أظهر التحليل لأوضاع الأمن الغذائي في الجزائر اتساع حجم الفجوة الغذائية وانخفاض الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية ومن أهمها الحبوب، وفي الواقع يرتبط هذا الوضع بكثير من المتغيرات، منها ما هو خاص بالظروف الداخلية والتي تحد من قدرتها على الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، ومنها متغيرات خارجية ترتبط بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية فيها وهو بسبب:

¹ ناصر مراد، " التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة البليدة، جوان، 2011، ص.147

² سمير العابد، زهية عبان، " ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص.177

- **العوامل الطبيعية:** والتي تشمل المناخ والأرض والمياه وتشكل الركيزة الرئيسية للأمن الغذائي، أما المناخ فيتصف بارتفاع درجة الحرارة في معظم أشهر السنة، ويسود الجفاف في معظم الأراضي حيث يستولي المناخ الصحراوي¹.

- **الموارد البشرية:** إن التزايد السكاني يعد أبرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، كونه يشكل ضعفا على الموارد الطبيعية، ما ينعكس بصورة سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة.

- **الاستثمار الزراعي:** يعاني القطاع الزراعي من ضعف والتخصص غير الكفء للاستثمارات المحدودة مما يحد من تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى الارتفاع الحاد للأسعار في السوق.

✓ **ضعف معدل النمو الاقتصادي:**

رغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي إلا أنه يوجد بعض النقائص التي تتمثل في تذبذب معدلات النمو نظرا إلى ارتباطها بتقلبات أسعار النفط، بالنسبة إلى المحروقات والظروف المناخية بالنسبة إلى القطاع الفلاحي، كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وحسب توصيات البنك الدولي يجب تحقيق معدل النمو في حدود 7.2%².

✓ **آثار العولمة:** فهي تحد من مسار التنمية المستدامة نتيجة لآثارها السلبية، ومن بينها فرض سيطرة السياسة الغربية، السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة ك شراء مواد خام الدولة المتخلفة بأقل الأسعار

¹ رانية ثابت دروبي، " واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية "، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الاول، 2008، ص.300

² صالح تومي، راضية بختاش، " اثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 07، 2006، ص.20

وإعادة تصنيعها ثم بيعها بصورة جديدة بأعلى الأسعار ومثال عن ذلك الجزائر التي تصدر الحديد تم تستورده مصنعا بأعلى الأثمان.

✓ **مشكل المديونية:** الذي يعد عائقا كبيرا ومهما، الأمر الذي يهدد التنمية المستدامة في الجزائر، مع أن الجزائر تخلصت من ديونها الخارجية إلا أنها مازالت تحت تأثيرها.

3-3- المعوقات البيئية:

✓ **مشكل التلوث:**

لقد ارتبطت مشكلة التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانينات، حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية، مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، وهذا راجع إلى عدة عوامل تتمثل في:

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية، وقيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة، الجزائر تملك ثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي المر الذي أثر في النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل: قطاع الحديد والصلب، قطاع البتروكيماويات، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية بسبب انبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات فقد تفاقم خطورة الوضع مع غياب أجهزة التحكم في انبعاث الغازات، وعدم تحديث وتجديد وسائل الانتاج ومطابقتها مع متطلبات البيئة.

- ضعف برنامج إعادة تطهير واستغلال مياه الصرف، ذلك أن محطات إعادة تطهير مياه الصرف تعاني عدة مشكلات تتعلق بكثرة العطب وقلة المياه وسوء الاستغلال، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مردودها ويساهم في تفشي الأوبئة المتنقلة عن طريق المياه وتفاقم التلوث.

- سوء استغلال موارد الطاقة، وهو يساهم في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات النفطية حينما وصل في سنة 2006 إلى 12 مليون طن بالإضافة إلى نقص الاعتماد على مصادر الطاقة، الغير ملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية والكهربائية المستخرجة من الرياح. كما انه يوجد غياب كبير لإرادة سياسية ادى الى التأخر في تنفيذ برنامج خاص.

- زيادة النمو الديموغرافي: تعد الضغوطات الديموغرافية من أهم أسباب المشكلات البيئية وفي هذا المجال يبرز التوسع العمراني الذي يؤدي إلى تقليص الغابات والأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة استهلاك الطاقة.¹

- بالإضافة إلى سوء التهيئة العمرانية المنجزة، ومن ذلك عدم مراعاة المقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي والمساحات الخضراء، مع غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدن والريف، وهو ما أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى ما شكل ضغوطات على هذه المدن وانجر عنه توسيع العمران على حساب الأراضي الفلاحية.

✓ تدهور النظام البيئي للمياه العذبة:

فهي تمثل أهم النظم البيئية، إذ لا يمكن لأي من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء. أما الجزائر فتواجه مشكلة ندرة المياه العذبة نتيجة الارتفاع السكاني السريع والنزوح الريفي، الذي أدى إلى تزايد الضغوط على استخدامات المياه وزاد في تلويث مصادرها جراء السكن العشوائي حول المدن، وما ينجر عنه من مشكلات بيئية، تتعكس أثارها مباشرة في تدهور متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب، حيث يقدر الخبراء كمية المياه العذبة المتجددة في الجزائر آفاق سنة 2030 بحوالي 318 كم وعليه فإن الموارد المائية لبلادنا محدودة وموزعة بطريقة غير متساوية زمنيا ومكانيا، إضافة إلى تبخر ما يقارب 65 مليار م³ والآتية من السيول، كما

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007 "، الخرطوم، 2008، ص.59

أن هناك 48 مليار م³ أخرى من مياه الأمطار تتبخر هي الأخرى وفي أغلب الأحيان تتجم عن الأمطار الطوفانية.¹

4- الطاقات المتجددة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة:

4-1- مصادر الطاقات المتجددة: هناك نوعان رئيسيان للطاقات المتجددة:

✓ الطاقات المتجددة الغير تجارية: (التقليدية)

وتعرف أيضا بطاقة الكتلة الحيوية، وتعتبر من مصادر الطاقة التي كانت شائعة في القرون الماضية وهذا قبل ظهور النفط، حيث تعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية التي تنتج محليا، ومن خلالها يمكن إنتاج الوقود، الديازال الحيوي والإيثانول حيث يعد هذا الأخير من أفضل أنواع الوقود المستخدمة في الكتلة الحيوية، وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في مجالات استعمال الطاقة، كما أن هذا النوع لا يزال مصدرا وحيدا للطاقة لأكثر من مليارين نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا وفي أوساط إفريقيا كما أنها تشكل حوالي 10% من المصادر الولية للطاقة العالمية، علما أنه من الصعب تقدير كميات الكتلة الحية عالميا، وهذه الأرقام هي أرقام عالمية تقديرية فقط.

✓ الطاقة المتجددة الجديدة: وهي أنواع:

- الطاقة الشمسية: فهي من الطاقات النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض نشأت أولا من الطاقة الشمسية، ويمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة.

¹ حمزة بن قرينة، زبيدة محسن، " تسيير الموارد المائية مع الاخذ بالعامل البيئي "، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص.111

• **طاقة الرياح:** استخدمت هذه الطاقة منذ القدم في دفع السفن الشراعية وفي إدارة الطواحين الهواء التي استعملت في كثير من البلدان في رفع المياه من الآبار وفي طحن الحبوب. كما أجريت أبحاث وتجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية.¹

• **الطاقة المائية:** تعد الطاقة الكهرومائية مصدرا رئيسيا لإنتاج الطاقة على مستوى العالم، فهي تشكل حوالي 18% من إنتاج الكهرباء في العالم، كما أن نموها في السنوات الأخيرة كان أعلى قليلا من معدل نمو الطلب على الطاقة عالميا.

• **طاقة الحرارة الجوفية:** يتمثل في استخراج الطاقة الموجودة في التربة لاستعمالها في شكل تدفئة أو كهرباء، حيث ترتفع الحرارة أساسا من سطح الأرض نحو باطنها، ويتغير ارتفاع درجة الحرارة حسب العمق، ويتم إنتاج هذه الحرارة أساسا عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي للصخور المكونة للقشرة الأرضية، ويجب أن تحتوي على طبقات خازنة للماء.²

4-2- واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر:

4-2-1- الهياكل التنظيمية والمؤسسية في مجال الطاقات المتجددة بالجزائر:

• **مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة:** وتتمثل مهام هذا المركز في³:

¹ وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، " دليل الطاقات المتجددة "، الجزائر، 2007، ص.39

² دوجلاس موسشيت، " مبادئ التنمية المستدامة "، تر: شاهين بهاء، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص.17

³ Chaouche Yelles, Zohra Fatima, utilisation des ressources naturelles et des énergies renouvelables en économie de l'environnement, " Séminaire national de l'économie de

- جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشعبية والهوائية، وحرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية.

- صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة واستعمالها

- صياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقات المتجددة واستعمالها

• **وحدة تطوير التجهيزات الشمسية:** فهي مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق ب:

- التجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي والفلاحي

- التجهيزات الشمسية بفعل الإنارة الفولتية وذات الاستعمال المنزلي والفلاحي

- التجهيزات والأنظمة الكهربائية، الحرارية، الميكانيكية والتي تدخل في تطوير التجهيزات الشمسية في استعمال

الطاقة الشمسية.

• **وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة:** تقوم بتنشيط تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيسي

في التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت

المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات (كالصناعة والنقل والفلاحة).

• **نيو إنبيرجي ألجيريا:** وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سوناطراك

والشركة الوطنية سونلغاز، ومجمع سيم للمواد الغذائية، تم إنشاؤها سنة 2002، وتتمثل مهامها في:¹

- ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها

l'environnement et développement durable", centre universitaire de Media le 06-07 juin 2006,

¹ كامل الشيرازي، "الجزائر تحضر لتصبح بلدا منتجا للكهرباء"، 17-02-2008، على الرابط: www.elaph.com

- تعيين وإنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة والمتجددة، والتي تكون لديها فائدة مشتركة بالنسبة للشركاء داخل الجزائر وخارجها

ومن أهم مشاريعها والتي شرعت في تنفيذها منذ 2005 هي:

- مشروع 150 ميغاواط تجهيز شمسي غاز في حاسي الرمل، يمثل الجزء الشمسي فيه 30%

- مشروع إنجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف.

- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.

إن السياسة الوطنية هي مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في:¹

1- قانون التحكم في الطاقة والمتمثل في القانون رقم 99-09 الصادر في 08 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.

2- قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز والمرسوم التنفيذي الذي تبعه والمتعلق بتكاليف التوزيع، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 02-01 الصادر في 05 فيفري 2002 والمتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات.

3- قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 04-09 الصادر في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

4-2-2- واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر:

✓ في مجال الطاقة الشمسية:

بادرة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية من خلال إنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينات

¹ على الرابط التالي: <http://www.andi.dz/index.php/fr/les-energies-renouvelables>، تاريخ التصفح: 18-04-

و اعتماد مخطط الجنوب سنة 1988، مع قيامها بتجهيز المدن بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، وإنجاز محطة بأدرار بقوة 100 كيلواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية " السيليسوم" لهذا المركز الذي يحتوي على أحد أكبر أفران الطاقة الشمسية، كما اعتمدت الجمهورية الجزائرية على قانون خاص بالطاقات الشمسية مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5% خلال سنة 2012 و 10% بحلول سنة 2020.¹

و يهدف تطوير مجال الطاقة المتجددة في الجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، كما يتمثل الهدف الآخر في المساهمة بإبقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية متجددة كالطاقة الشمسية.

و حسب الدراسات فإن الجزائر تتلقى ما بين 2000 و 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 05 كيلواط في الساعة من الطاقة على مساحة 1 م² على كامل التراب الجزائري.

الجدول رقم (01): أهم مناطق توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
مساحة	04%	10%	86%
معدل مدة إشراق الشمس (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلواط ساعي م ² / سنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم «دليل الطاقات المتجددة»، الجزائر، 2007. ص 39

كما تستعمل الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة من مناطق ولاية تمنراست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا، بالإضافة إلى إنجاز أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء

¹ وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سابق الذكر، ص.41

العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة "تيلغمت" على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهي بذلك تمثل أكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقي بديل ونظيف وتتربع مساحة 64 هكتار، حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر¹. كما تم برمجة محطات أخرى في الفترة الممتدة بين 2016-2020 حيث سيتم إنجاز أربع محطات بطاقة 300 ميغاواط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ: 1200 ميغاواط، وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 ميغاواط سنويا.

✓ في مجال الرياح:

تتغير هذه الطاقة في الجزائر من مكان إلى آخر نتيجة الطوبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين هما:

- **المنطقة الشمالية:** الذي يحدها البحر الأبيض المتوسط وتتميز بساحل يمتد على 1200 كلم بتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا.

- **المنطقة الجنوبية:** تتميز هذه المنطقة بسرعة الرياح أكثر من منطقة الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار².

و عليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح ما بين 2 إلى 6م / ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا السهول المرتفعة.

✓ في مجال الطاقة المائية:

¹ B.Mohamed, " le triangle", févriers, 2000, p4

² وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سابق الذكر، ص.42.

إن حصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5 أي حوالي 286 جيجاواط وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد الغير كافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة وخلال 2005 تم إعادة تأهيل المحطة الكهرومائية "بزيامة" ولاية جيجل بقدرة 100 ميغاواط.¹

✓ في مجال الطاقة الجوفية:

تتوفر الجزائر بأكثر من 200 مصدر ساخن في الشمال والتي تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر أي أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام " المسخوطين" بولاية قالمه، 118 سنتغراد في عين ولمان و 19 سنتغراد في بسكرة، فتعتبر هذه الينابيع على العموم تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض.

✓ في مجال طاقة الكتلة الحيوية:

تتقسم الجزائر إلى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90% من المساحة الإجمالية للبلاد، ومنطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي حوالي 10% من مساحة البلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي 1800000 هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار.²

¹ دوجلاس موسشيت، مرجع سابق الذكر، ص.17

² وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سابق الذكر، ص.13

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا ان التنمية المستدامة في الجزائر تتطلب تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، واستجابة واقعية لطبيعة المشكلات المطروحة التي تواجهها المجتمعات والتي من ابرزها التلوث البيئي وتفاقم حدة الفقر، فعلى الجزائر ان تعمل على وضع قوانين صارمة وملزمة مع دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، ووضع سياسات اقتصادية وبيئية تسعى الى الحفاظ على الموارد الطاقوية، وضمان متطلبات الجيل القادم.

الْخَاتِمَةُ

استنتاجات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى جملة من النتائج التي تعرض وفق ما يلي:

- ان ظهور مفهوم التنمية المستدامة قضى نهائيا على الاعتقاد السائد والذي مفاده ان الاهتمام بالنمو يؤدي حتما الى الاضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الامر بتطبيق السياسات البيئية، فان ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي. حيث كان لبروز مفهوم التنمية المستدامة الدور في التوفيق بين المفهومين وذلك بتطبيق اراء وافكار مبنية على مراعاتها في آن واحد دون التفريط في اي واحد منها.

- تعتبر التنمية المستدامة قضية انسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، حيث يكون العنصر الاساسي فيها هو الانسان كما انها تنمية متوازنة تقي بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الاجيال القادمة.

- ان التنمية المستدامة تعمل اساسا على ان تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة متناسقة في ظل المسؤولية الشخصية والامانة لضمان مستقبل الاجيال من خلال المحافظة على الموارد وترشيد استعمالاتها.

- كما تبرز التنمية المستدامة بكونها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر، مع الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الاضرار والاساءة الى البيئة.

- ان التنمية المستدامة تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، اي انها تضمن التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، فبواسطتها يمكن لثلاث مجالات مختلفة ان تشترك وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة كما ان اشتراكهم يسمح بتحقيق الاستدامة. فهذه الاخيرة هي التي تبين كيفية تحقيق النمو الذي يراعي فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- ان تخلف الدول الافريقية وتأخر العملية التنموية بها يرجع الى انعدام خطط تنموية واضحة وعدم استقرار التوجهات السياسية والاقتصادية، الامر الذي جعل من عملية التنمية تراوح مكانها لعقود من الزمن في اغلب دول القارة .

- ان توفر وتنوع الموارد والامكانيات الموجودة في الدول الافريقية تمكنها من تلبية متطلباتها التنموية، وعلى هذا الاساس لابد من تفعيل اليات التعاون والتبادل داخل المجموعة الافريقية.
- غياب الارادة السياسية الحقيقية لإقامة تعاون حقيقي بين مختلف الدول الافريقية ادى الى تفاقم المشاكل التنموية لهذه الدول بسبب عدم الاستفادة المتبادلة من وفرة وتنوع الموارد.
- ان الدول الافريقية لا تحتاج إلى قواعد عسكرية إنما إلى تنمية حقيقية، بشرية واقتصادية وثقافية واجتماعية. تحتاج إلى أموال لاستثمارها بوعي ومعرفة في ما يفيد الإنسان الإفريقي تحتاج إلى أدوية لمكافحة الملاريا والإيدز، تحتاج إلى تعليم ينقلها من حال البؤس إلى مرحلة الانطلاق.
- قامت الجزائر بوضع اطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة ويكرس مبدأ التشاور والتكامل في اعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة التنمية المستدامة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية في انجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة.
- كما قامت الجزائر من خلال القانون التوجيهي للمدينة الذي يندرج ضمن مشروع استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة بمراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل والاستشارة القائمة على التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة.
- كما سعت ايضا باتخاذ اجراءات وقائية تخص اخطار التلوث ومجموعة من الاجراءات المؤسسية الرامية الى التسيير المندمج للموارد المائية.
- كما بدأت الجزائر بالبحث في مجال الطاقات المتجددة، ومسايرة مختلف التطورات في هذا المجال، فقد قامت بالعديد من المشاريع لاستغلال هذه الطاقات، وهي مشاريع ناجحة حتى وان كانت في بدايتها.

الخاتمة:

في الاخير ومن خلال دراستنا لموضوع التنمية المستدامة في الدول الافريقية وكذا على مستوى النموذج محل الدراسة توصلنا الى أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتعددت تعريفاتها، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها.

كما يتضح لنا انه بالرغم من التقدم الكبير الذي تم احرازه في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في دول القارة الافريقية خلال العقدين الاخيرين، إلا ان هناك العديد من المعوقات التي تواجه بعض دول القارة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، لعل من اهمها الفقر والتضخم السكاني غير الرشيد وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف مستوى فعالية الانظمة التعليمية والبحثية والديون . كما ترى الدراسة ان التوصل الى صياغة استراتيجيات مشتركة ومتكاملة بين دول القارة من خلال الجهود التي قام بها الاتحاد الافريقي في مجال التنمية المستدامة هو احد الخطوات الهامة على طريق تحقيق الاستدامة الحقيقية، إلا ان تلك الاستراتيجيات لم تحقق بعد النتائج المنتظرة. وبرغم الاهداف المتفائلة التي وضعتها الالفية الجديدة لتحسين اوضاع القارة، الا ان هذه الاخيرة ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الاهداف .

و على ضوء الدراسة التي تبحت في مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة في الجزائر التي تعرضت على غرار الدول الأخرى للاختلالات والمشاكل والأزمات، وهي الان تحاول ايجاد مخرج لها معتمدة في ذلك على حماية البيئة وتنظيم استنزافها وكذا الحفاظ على مسارها التنموي المتجدد والمتنوع على غرار الدول العالمية.

كما سعت الجزائر الى ربط تشريعاتها البيئية بالأطر القانونية الدولية العديدة وذلك من خلال الانضمام الى مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، ومن جهة اخرى انشاء

الوكالات والهيئات المتخصصة في رعاية شؤون البيئة وكذا ابرام قوانين ولوائح سعيًا لتحقيق الاهداف الانمائية .

كما يعد البحث عن بديل للطاقات الغير متجددة من اهم الانشغالات التي تطرح على مستوى الجزائر خاصة مع اشكالية التكاليف التي غالبا ما تقف عائقا امام الحلول التي تطرح وانطلاقا مما تتوفر عليه الجزائر من صحاري شاسعة تسمح باستقبال كميات كبيرة من اشعة الشمس فان الطاقة المتجددة تمثل احد الحلول الممكنة في وطننا، لاستخدامها خصوصا في تزويد المناطق النائية بالكهرباء، وذلك لتخفيض التكاليف بالمقارنة مع انواع الطاقات الاخرى.

الجزائر كغيرها من الدول تسعى لتكريس المبادئ التي يستند اليها مفهوم التنمية المستدامة حيث وضعت جملة من البرامج والمشاريع المستقبلية والتي تشمل جملة من القطاعات وكل ذلك لدعم الحرص الكبير على تذليل الصعوبات وتقليل المشاكل التي تعاني منها.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

1- التقارير:

- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، " جوهانسبورغ "، جنوب افريقيا، الامم المتحدة، نيويورك، 2002

- منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير السنوي الثالث و الثلاثون، 2007

- الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، المركز الانمائي دون الاقليمي لشمال افريقيا ،المغرب

13-16 مارس 2001

- مكتب العدل الدولي : " قرار بشأن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي"، اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته التسعين، جنيف، 2003.

- التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية " 2002

- تقرير التنمية البشرية لعام 2003، " اهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الامم لانهاء الفاقة البشرية"، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2003

- شكيب خليل، تقرير عن برنامج التوزيع الكهربائي في اطار التنمية المستدامة، الجزائر، 2004

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007 "، الخرطوم، 2008

- وزارة الطاقة و المناجم، مديرية الطاقة الجديدة و المتجددة، " دليل الطاقات المتجددة "، الجزائر، 2007

- المبادرة الجديدة من اجل تنمية افريقيا، خطة عمل برنامج المناخ، 2003

- برنامج الامم المتحدة للبيئة، "الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، عرض عام لبيئتنا المتغيرة"،
2005/2004

2- الكتب:

- محمد عبد البديع، "اقتصاد حماية البيئة"، دار الامين، مصر، 2000
- محمد السيد عبد السلام، الامن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998
- خبابة عبد الله، و بوقرة رابح، "الوقائع الاقتصادية: العولمة و التنمية المستدامة"، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، الجزائر، 2009
- عثمان محمد غنيم، و ماجدة ابو زنت، "التنمية المستدامة فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها"، دار صفاء للنشر، عمان، 2007
- باتر محمد علي وردم، "العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، دار الاهلية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2003
- سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، " السياسة الاقتصادية الكلية و الفقر"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008
- ابراهيم طلعت الدمرداش، "التخطيط الاقتصادي في اطار اليات السوق"، مكتبة القدس، ط2، مصر 2002،
- خالد مصطفى قاسم، "ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الاسكندرية، الدار الجامعة، مصر، 2009
- عادل عوض، " الاثار البيئية للسياسات التنموية"، عالم الفكر، الكويت 2000
- مالحه احمد، " الرهانات البيئية في الجزائر"، مطبعت النجاح، بن عكنون، الجزائر، 2000
- مخلوف بوجردة، " العقار الصناعي"، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006
- دوجلاس موشيت، " مبادئ التنمية المستدامة"، تر: شاهين بهاء، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000
- حامد عبد الماجد، " مقدمة في منهجية دراسة و طرق بحث الظواهر السياسية"، دار الجامعة للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2000

- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية "،
قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الاسكندرية، مصر، 2003

- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، " التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها "،
الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004

- الطويل رواد زكي يونس، " التنمية المستدامة و الامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق
الانسان "، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2010

- بوزيان الرحماني هاجر، بكري فاطمة، " التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور و واقع
التسيير"، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2010

3- المجالات و الملتقيات:

- د.غانم عدنان، "نظم الادارة البيئية و دورها في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم
الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009

- ماجدة ابو زنط و عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، مجلة
دراسة العلوم الادارية، المجلد 36، العدد 1، جانفي، 2009، عمان، الاردن

- صالح فلاحي، " التنمية المستدامة بين تراكم راس المال و اتساع الفقر"، مجلة الحقيقة، جامعة ادرا،
العدد 02 مارس 2003

- مجلة النمو والتنمية، "افريقيا تقلبات النمو"، صندوق النقد الدولي، العدد 53، رقم 02، جويلية، 2016

- فوزية حدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا"، مجلة الاستاد، العدد 30، 2012

- ناصر مراد، " التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة البليدة، جوان، 2011

- سمير العابد، زهية عبان، " ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات "، مجلة الباحث،
العدد 11، 2012

- رانية ثابت دروبي، " واقع الامن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية
الدولية "، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، العدد الاول، 2008

- صالح تومي، راضية بختاش، " اثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة دراسات
اقتصادية، العدد 07، 2006

- حمزة بن قرينة، زبيدة محسن، " تسيير الموارد المائية مع الاخذ بالعامل البيئي "، مجلة الباحث، العدد 05، 2007

- حواسي ملود، و البز كلثوم، "التنمية المستدامة من منظور اسلامي: رؤية مستقبلية"، يوم دراسي لواقع التنمية المستدامة والمحلية في الجزائر، 2011

- د.محمد المحمود العجلوني، " الاسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر و طرق معالجتها "، ورقة عمل مقدمة للاسبوع العلمي، جامعة اليرموك، الاردن، من الفترة 10-12 ماي 2010

- كنوش عاشور، علي عزوز، " فعالية الادوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي بالاشارة الى حلة الجزائر"، ملتقى في جامعة 20 اوت 1955، قسم التسيير، سكيكدة، 2008

- مقالة الاستاذ مجوبي خير الدين، " سياسة اعادة بحث و تنمية الصناعة "، اليوم الدراسي حول المناطق الصناعية، جامعة برج بوعرييج، يوم: 2010/05/17

- خالد مصطفى قاسم، " ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة "، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007

4- الرسائل و الاطروحات:

- محمد عربي، "مشروعات التنمية المستدامة في العالم في ظل تحديات العولمة"، رسالة دكتورا، كلية السياسية والاعلام، فرع تنظيمات سياسية و ادارية، الجزائر، 2003

- يحيى وناس، " الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، اطروحة دكتورا، جامعة ابو بكر بلقايد، قسم الحقوق، تلمسان، 2007

- بلخضر علي، " استراتيجية الطاقة وامكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005

- ذبيحي عقيلة، " الطاقة في ظل التنمية المستدامة"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009

- حمزة جعفر، " استراتيجية ترقية الكفاءة الانتاجية للطاقة الكهربائية في ظل ضوابط التنمية المستدامة"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012

- الطاهر خامرة، " المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007

5- المواقع الالكترونية:

- التنمية في افريقيا، موقع الامم المتحدة، على الرابط :

<http://www.un.org/ar/sections/priorities/development-africa/index.html>

- وزارة البيئة التونسية، السياسات البيئية، على الموقع: www.environnement.gov.tn تاريخ التصفح: 2017/03/02 على الساعة: 21:00

- وكالة الانباء الاثيوبية، على الموقع: www.ena.gov.et تاريخ التصفح: 2017/03/02 على الساعة: 22:00

- تصريح حول ازمة الديون الافريقية، وزارة الخارجية المصرية، على الرابط: www.mfa.gov.eg

- Le portail du premier ministre Algérien, www.premier-ministre.gov.dz , date de consultation: 02/04/2017, a 10:31.

- كامل الشيرازي، "الجزائر تحضر تحضر لتصبح بلدا منتجا للكهرباء"، 17-02-2008، على الرابط: www.elaph.com

- على الرابط التالي: <http://www.andi.dz/index.php/fr/les-energies-renouvelables>، تاريخ التصفح: 2017-04-18 على الساعة 18:06

6- المؤتمرات :

- المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة، الدورة الثانية عشر، جويلية، 2008

- مؤتمر الاتحاد الافريقي، الدورة العادية الثامنة، اديسا بابا، 2007.

- برنامج الامم المتحدة للبيئة، المكتب الاقليمي لافريقيا: " المؤتمر الوزاري الافريقي للبيئة"، الدورة الثانية عشر، جويلية، 2008 .

- مؤتمر الاتحاد الافريقي، الدورة الحادية عشر، اوغندا، 2010

- حروفش سهام و اخرون، "الاطار النظري للتنمية المستدامة و مؤشرات قياسها"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08-07 افريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- Corinne Gendron, " le développement durable comme compromis ", publications de l'université Québec,2006
- observation de la responsabilité sociale des entreprises, développement durable : un défi pour les managers, éditions AFNOR, France, 2004
- Julien Haumont et Bernard Mmarois , les meilleurs pratiques de l'entreprise et de la finance durable, Edition Eyrollses, Paris, France,2012
- United Nations, Agenda21
- <http://www.Urbanobservatory.org/indicators>.
- United Nations "Report of the world summit for social development".
- United Nations, Earth summit +5
- United Nations ; Commission on sustainable development "Indicators of sustainable development framwork and methodologies"
- Thelma awori, "progress against povrety in Africa" ,United Nations development programme, New york.1998
- Braathen Einar, Morten Boas, Gjermund Saether, Ethnicity Kills ? the politics of war, peace and ethnicity in sub-saharan Africa, New York, 2000.
- Environnement , enjeux et défit, revus de collectivités locale, publication périodique, N° 02, juin,1997
- Plan du travail du gouvernement, pour la mise en œuvre du programme du président de la république Algérienne, mai, 2014
- Chaouche Yelles, Zohra Fatima, utilisation des ressources naturelles et des énergies renouvelables en économie de l'environnement, " Séminaire national de l'économie de l'environnement et développement durable" , centre universitaire de Media le 06-07 juin 2006
- B.Mohamed, " le triangle", févriers, 2000

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

الفهرس

.....	شكر و تقدير.....
.....	الإهداء
.....	الملخص.....
01	 مقدمة عامة.....
02	 1-أسباب اختيار الموضوع
03	 2-إشكالية الدراسة.....
04	 3-فرضيات الدراسة.....
05	 4-أهداف الدراسة.....
05	 5-صعوبات الدراسة.....
05	 6-أهمية الدراسة.....
06	 7-منهج الدراسة و تقنياته.....
07	 8-تحديد المصطلحات و المفاهيم.....
08	 9-الدراسات السابقة.....
09	 الفصل الأول: الإطار العام للتنمية المستدامة.....
09	 تمهيد.....
10	 1-السياق التاريخي للتنمية المستدامة.....
15	 2-مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.....
20	 3-ابعاد التنمية المستدامة.....
24	 4-مؤشرات التنمية المستدامة.....
36	 خلاصة الفصل.....
37	 الفصل الثاني: التنمية المستدامة في إفريقيا.....
37	 تمهيد.....
38	 1-استراتيجيات التنمية المستدامة في إفريقيا.....
45	 2-تحديات التنمية المستدامة في الدول الأفريقية
49	 3-جهود الدول الافريقية في مجال التنمية المستدامة.....
55	 4-معوقات التنمية المستدامة في إفريقيا.....
61	 خلاصة الفصل.....

62	 الفصل الثالث: التنمية المستدامة في الجزائر
62	 تمهيد
63	 1-واقع التنمية المستدامة في الجزائر
68	 2-آفاق التنمية المستدامة في الجزائر
75	 3-معوقات التنمية المستدامة في الجزائر
80	 4-الطاقات المتجددة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة
88	 خلاصة الفصل
89	 خاتمة عامة
93	 قائمة المراجع
	 الفهرس